«البورصجية» داخل محطة الضبعة النووية

العاصمة الإدارية.. 10 سنوات صنعت ملحمة العمران المصرى

بعد 5 سنوات.. هل نجحت سياسة «حسن عبدالله» النقدية؟

«بريق البورصة» يفوق «لمعان الذهب»

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٤٠٢
الأحد
٢٦ يوليو ٢٠٢٦
١٢ صفر ١٤٤٨
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«التعهيد والهواتف ومراكز البيانات».. مثلث يرسم خريطة الاتصالات

«تباطؤ الاقتراض» يسيطر على مخاوف الدين الخارجى

أسهم «السبعينى» جاذبة للشراء

الصناعات الروسية تعبر من منطقة قناة السويس

الذكاء الاصطناعى «وقود جديد» لتعظيم عوائد استثمارات النقل

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - عبدالعزيز عمر
عادل حسن - صفاء أرناؤوط
محمود نبيل - محمد التهامى
حنان نبيل - دعاء سيد
ياسر جمعة - حنان محمد
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

«معايشة» داخل مشروع يصنع مستقبل الطاقة بسواعد مصرية..

«البورصجية» داخل محطة الضبعة النووية

كتب - كريم عاطف :

لم تكن زيارة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى إلى موقع محطة الضبعة النووية مجرد جولة تفقدية لمتابعة تقدم الأعمال، وبدء تركيب وعاء ضغط المفاعل بالوحدة النووية الثانية، بل كانت فرصة لمعايشة واحدة من أكبر المشروعات القومية التى تشهدها مصر فى تاريخها الحديث، حيث تتداخل حركة المعدات العملاقة مع جهود الاف المهندسين والفنيين والعمال الذين يعملون على مدار الساعة لإنجاز حلم امتلكته الدولة لعقود، وأصبح اليوم واقع يتشكل أمام الأعين.

منذ اللحظة الأولى لدخولى موقع المشروع، بدعوة من هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء لحضور مراسم بدء تركيب وعاء ضغط المفاعل بالوحدة النووية الثانية، لفت انتباهى حجم الحركة داخل المحطة، عشرات الرافعات، ومعدات الإنشاء الثقيلة، وفرق العمل المصرية والروسية المنتشرة فى مختلف المواقع، جميعها تتحرك وفق جدول زمنى دقيق يعكس حجم الانضباط الذى يحكم تنفيذ المشروع النووى الأول فى مصر.

وكان الحدث الأبرز خلال الزيارة هو بدء تركيب وعاء ضغط المفاعل بالوحدة النووية الثانية، وهو الهدف الرئيسى من الزيارة، وهى إحدى أهم المراحل الإنشائية فى المشروع، لما يمثله الوعاء من القلب الرئيسى للمفاعل النووي، حيث تتم داخله عملية إنتاج الطاقة، ولحظة إنزال الوعاء العملاق داخل مبنى الاحتواء بدقة متناهية جسدت حجم التكنولوجيا المستخدمة، ومستوى الكفاءة التى وصلت إليها الكوادر العاملة بالمشروع، خاصة مع المشاركة الواسعة للمهندسين والفنيين المصريين فى تنفيذ هذه المرحلة الدقيقة.

وخلال الجولة، بدا واضحا أن المشروع تجاوز مرحلة الإنشاءات التقليدية، ليدخل مرحلة تركيب المعدات النووية الرئيسية، وهو ما يعكس التقدم المستمر فى تنفيذ الوحدات الأربع وفق البرنامج الزمنى المحدد، ويؤكد أن حلم دخول مصر نادى الدول المالكة لمحطات الطاقة النووية السلمية أصبح أقرب إلى الواقع من أى وقت مضى.

لكن المشهد لم يتوقف عند أسوار المحطة، فخارجها تتشكل مدينة جديدة تحمل اسم «نواة»، أصبحت نموذج لمدينة متكاملة أنشئت لخدمة العاملين بالمشروع وأسرهم، وتحولت فى سنوات قليلة إلى مجتمع عمرانى متكامل يضم كل مقومات الحياة الحديثة.

فى شوارع المدينة تبدو الصورة مختلفة، طرق واسعة ومنظمة، وحدات سكنية حديثة، مساحات خضراء، ومبانى خدمية وتعليمية وصحية، بما يعكس فلسفة الدولة فى أن المشروعات القومية لا تقتصر على إنشاء منشأة إنتاجية فقط، وإنما تمتد لبناء مجتمع متكامل يوفر حياة كريمة للعاملين.

وخلال التجول داخل المدينة، يبرز المستشفى الحديث المجهز بأحدث الإمكانات الطبية، إلى جانب المدارس، والمراكز الخدمية، والمناطق التجارية، والمرافق الرياضية والترفيهية كالنادى الذى قمنا بزيارته، بما يجعل «نواة» مدينة نابضة بالحياة وليست مجرد تجمع سكنى مؤقت مرتبط بالمشروع.

ويؤكد العاملون بالموقع أن المدينة أسهمت فى توفير بيئة مستقرة للعاملين، ووفرت الخدمات الأساسية التى يحتاجون إليها بالقرب من مواقع العمل، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على رفع معدلات الإنجاز وتحسين جودة الحياة اليومية، خاصة مع وجود الاف العاملين الذين يشاركون فى تنفيذ المشروع.

وتكشف الزيارة حجم الاعتماد المتزايد على الكفاءات المصرية، سواء فى أعمال الإنشاء أو التركيب أو التشغيل التجريبى لبعض الأنظمة المساندة، بعد سنوات من برامج التدريب والتأهيل داخل مصر وخارجها، وهو ما يعكس نجاح استراتيجية توطين التكنولوجيا النووية وإعداد كوادر وطنية قادرة على إدارة هذا القطاع الحيوي.

ولم يكن من الصعب ملاحظة حالة الفخر التى ترتسم على وجوه العاملين بالمشروع، فكل منهم يدرك أنه يشارك فى كتابة فصل جديد من تاريخ الصناعة والطاقة فى مصر، وأن ما يتم إنجازه اليوم سيظل لعقود أحد أهم مصادر إنتاج الكهرباء النظيفة، فضلا عن دوره فى نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل وتنمية الساحل الشمالى الغربي.

وبينما كانت الرافعات تواصل عملها داخل موقع الوحدة الثانية، كانت مدينة «نواة» تواصل استقبال سكانها وخدماتها اليومية، فى مشهد يجسد كيف يمكن لمشروع استراتيجى أن يغير ملامح منطقة بأكملها، ويحولها إلى مجتمع متكامل يواكب تطلعات الجمهورية الجديدة، ويؤكد أن حلم الطاقة النووية السلمية لم يعد مجرد مخطط على الورق، بل واقع يتشكل يوم بعد يوم بسواعد مصرية، استعدادا لدخول عصر جديد من إنتاج الكهرباء النظيفة والتنمية المستدامة.

مشروعات حيوية باستثمارات تصل لـ7 مليارات دولار..

الصناعات الروسية تعبر من منطقة قناة السويس

تقرير - محمد الدسوقي:

فى خطوة تعكس الحرص الروسى على الاستفادة من الموقع الاستراتيجى للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أعلن الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية، وأنطون أليخانوف، وزير الصناعة والتجارة الروسي، تحديد المطور الصناعى للمنطقة الصناعية الروسية.

ومن المقرر أن تسهم الخطوة فى جذب الاستثمارات وبدء التشغيل الفعلى خلال الفترة القادمة؛ استكمالاً لمحادثات عقدها الوزير عبد العاطى مع نظيره الروسي، والشركات الروسية خلال زيارة لموسكو أبريل الماضي.

من جانبه، ثمن الوزير الروسى الجهود المصرية فى إطار تدشين وتشغيل المنطقة الصناعية الروسية، والخطوات التشريعية ونماذج الحوافز والتسهيلات المتقدمة التى يوفرها الجانب المصرى فى هذا الصدد، مؤكداً حرص الجانب الروسى على تفعيل العمل بالمنطقة الصناعية الروسية، ومواصلة العمل سوياً لتطوير كافة أوجه التعاون الاستثمارى والتجاري.

وأعلنت روسيا استئجار قطعة أرض من مصر لمدة ٤٩ عامًا، تصل مساحتها إلى ٣٠٠ ألف متر بالمرحلة الأولى للمشروع، بحسب تصريحات وزير الصناعة خالد هاشم، بهدف إنشاء المنطقة الصناعية الروسية فى منطقة قناة السويس، بموجب اتفاقية حكومية دولية، باستثمارات مباشرة يتوقع أن تصل إلى حوالى ٦,٩ مليار دولار، عبر إقامة مشروعات حيوية، تشمل صناعة السيارات، والمعدات الثقيلة، ومواد البناء.

وكانت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والجانب الروسى، وقّعا اتفاقية إنشاء المنطقة الصناعية الروسية، قبل عام، بمنطقتى شرق بورسعيد والعين السخنة، بما يحقق مصالح الطرفين، من خلال تعزيز التنمية الصناعية فى مصر، وتوفير نافذة روسية على أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقال الدكتور محمد رجب، الخبير الاقتصادي، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، إن إعلان الممثل التجارى الروسى لدى مصر، أليكسى تيفانيان، عن زيارة مرتقبة لوفد من وزارة الصناعة والتجارة الروسية، يرافقه ممثلو الشركة المطورة للمنطقة الصناعية الروسية، يحمل دلالات مهمة حول الزيارة وتوقيتها.

وأكد فى تصريحات لـ«البورصجية» أن المنطقة الصناعية الروسية تحقق نقلة نوعية فى العلاقات الاقتصادية بين القاهرة وموسكو، مؤكدا أن الزيارة تعكس دخول المشروع مرحلة جديدة، وهى مرحلة الترويج للاستثمار واستقطاب الشركات الصناعية الروسية.

ودعا إلى الارتقاء بعلاقات البلدين الاقتصادية إلى مستوى الشراكة الإنتاجية التى تعتمد على التصنيع داخل مصر، ونقل التكنولوجيا، وإقامة سلاسل قيمة مضافة تخدم الأسواق الإقليمية والدولية.

ورأى رجب أن المنطقة الصناعية الروسية تمثل فرصة استراتيجية لجذب استثمارات صناعية أجنبية مباشرة، وتوفير فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات، وتقليل فاتورة الواردات فى عدد من الصناعات، إضافة لتعزيز مكانة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمركز صناعى ولوجستى عالمي.

ولفت إلى أن روسيا تنظر للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، كقاعدة إنتاج متقدمة بالقرب من الأسواق المستهدفة، تتيح للشركات الروسية الوصول إلى أفريقيا والشرق الأوسط بتكلفة أقل، والاستفادة من المزايا التنافسية التى توفرها مصر، سواء من حيث الموقع الجغرافى أو البنية التحتية أو الاتفاقيات التجارية.

وتوقع ارتفاع حجم التبادل التجارى بين مصر وروسيا تدريجيًا من مستواه الحالى البالغ ٦,٦ مليار دولار إلى ما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار دولار سنويًا خلال خمس إلى سبع سنوات من التشغيل الكامل للمنطقة الصناعية الروسية، إذا نجحت المنطقة فى جذب الاستثمارات الصناعية المستهدفة، وارتفعت معدلات الإنتاج والتصدير، بما يتوافق مع مستهدفات الدولة المصرية لتعميق الصناعة وزيادة الصادرات إلى ١٤٥ مليار دولار سنويًا على المدى المتوسط.

وأشار إلى تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين نحو ٦,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقارنة بحوالى ٥,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، بمعدل نمو يقارب ١٩٪، تزامنا مع ارتفاع الصادرات المصرية لروسيا إلى نحو ٦٠٧ ملايين دولار.

أنظمة TMS نقلة نوعية فى إدارة سلاسل الإمداد..

الذكاء الاصطناعى «وقود جديد» لتعظيم عوائد استثمارات النقل

كتبت - مروة أبو المجد:

لم يعد التنافس فى قطاع النقل والخدمات اللوجستية يعتمد على حجم الأساطيل أو عدد الأرصفة والمخازن، بقدر ما أصبح مرتبطًا بقدرة الشركات على إدارة البيانات وتحويلها إلى قرارات تشغيلية لحظية. فبعدما كانت عمليات الشحن تُدار عبر السجلات الورقية والمكالمات الهاتفية، أصبحت أنظمة إدارة النقل الذكية (TMS) المدعومة بالذكاء الاصطناعى وتحليل البيانات الضخمة تتولى تخطيط الرحلات، واختيار أفضل المسارات، والتنبؤ بمواعيد الوصول، بل واستباق المشكلات التشغيلية قبل وقوعها.

ويمثل هذا التحول نقلة نوعية فى إدارة سلاسل الإمداد، حيث انتقلت المنافسة من امتلاك الأصول اللوجستية إلى تحقيق أعلى كفاءة فى تشغيلها، اعتمادًا على البيانات والتحليلات الذكية.

ويأتى هذا التطور فى مصر بالتزامن مع تنفيذ الدولة برنامجًا واسعًا لتطوير قطاع النقل، يشمل الموانئ البحرية والجافة والمناطق اللوجستية وشبكات الطرق والسكك الحديدية، بهدف تحويل البلاد إلى مركز إقليمى للنقل وتجارة الترانزيت. إلا أن تعظيم العائد من هذه الاستثمارات لم يعد مرتبطًا بالبنية الأساسية وحدها، بل بكفاءة تشغيلها رقميًا.

وتشير التقديرات إلى نمو سوق الخدمات اللوجستية المصرية إلى نحو ٢٤,١مليار دولار بحلول ٢٠٣٢ مقابل ١٩,٤ مليار دولار فى ٢٠٢٦، مدفوعًا بالتوسع فى التجارة الإلكترونية والاستثمارات اللوجستية، وهو ما يرفع الحاجة إلى حلول رقمية قادرة على إدارة هذا النمو بكفاءة.

وحتى وقت قريب، كانت شركات النقل تعتمد على المتابعة البشرية، بينما كانت المعلومات تصل غالبًا بعد وقوع المشكلة. أما اليوم، فتجمع أنظمة TMS بين بيانات المركبات، وتقنيات التتبع عبر الأقمار الصناعية، وأجهزة الاستشعار، وأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، والذكاء الاصطناعي، لتوفير رؤية لحظية لحركة الشحنات.

وبمجرد إدخال أمر الشحن، يحلل النظام عشرات المتغيرات، مثل المسافة، والكثافات المرورية، واستهلاك الوقود، والطاقة الاستيعابية للأسطول، ومواعيد التسليم، ليحدد المسار الأقل تكلفة والأكثر كفاءة، مع إعادة تحديث خطة التشغيل تلقائيًا إذا طرأت أى متغيرات أثناء الرحلة.

ولم تعد هذه الأنظمة تقتصر على تتبع المركبات، بل أصبحت منصات متكاملة لدعم القرار، تساعد الشركات على تقليل استهلاك الوقود، وخفض المسافات المقطوعة، وتقليص أوقات انتظار الشاحنات داخل الموانئ ومراكز التوزيع، بما ينعكس مباشرة على خفض التكاليف وتحسين مستوى الخدمة.

يمثل الذكاء الاصطناعى المرحلة الأكثر تطورًا فى رحلة التحول الرقمى لقطاع النقل، إذ لم تعد الأنظمة تكتفى بجمع البيانات، وإنما أصبحت تحللها، وتتعرف على الأنماط، وتتنبأ بالمشكلات التشغيلية قبل حدوثها.

وتعتمد شركات الشحن العالمية على نماذج تعلم آلى تعالج ملايين البيانات الواردة من أجهزة التتبع، وحركة المرور، والأحوال الجوية، وأوقات الانتظار بالموانئ، وسلوك السائقين، لحساب زمن الوصول المتوقع (ETA) بدقة أكبر، وإعادة تخطيط الرحلات تلقائيًا عند حدوث أى متغيرات.

وبذلك لم يعد مدير التشغيل ينتظر اتصالًا من السائق للإبلاغ عن التأخير، بل أصبح النظام نفسه يرصد احتمالات التعطل، ويقترح مسارات بديلة، ويعيد توزيع الشحنات بين المركبات، بما يحافظ على انسيابية العمليات ويخفض الرحلات الفارغة.

كما توسع استخدام الذكاء الاصطناعى ليشمل مراحل أخرى من سلسلة الإمداد، مثل تحليل محتويات الشحنات باستخدام الرؤية الحاسوبية، واستخراج بياناتها تلقائيًا لتقليل أخطاء الإدخال وتسريع إجراءات التخليص الجمركي.

وشهد قطاع النقل المصرى طفرة كبيرة فى تطوير الموانئ، وإنشاء الموانئ الجافة والمناطق اللوجستية، والتوسع فى شبكة الطرق والسكك الحديدية. لكن خبراء القطاع يرون أن القيمة الاقتصادية لهذه المشروعات لن تتحقق بالكامل إلا من خلال رفع كفاءة التشغيل وربطها بمنظومات رقمية متكاملة.

فالميناء الحديث لم يعد يقتصر على الأرصفة والأوناش، بل أصبح منظومة رقمية تبدأ بالحجز الإلكترونى للشحنات، مرورًا بالتخليص الجمركى وإدارة الحاويات، وصولًا إلى متابعة حركة الشاحنات وربطها بالمناطق الصناعية ومراكز التوزيع.

ويبرز ميناء السخنة كنموذج لهذا التوجه، مع الاعتماد على أنظمة تشغيل رقمية وتقنيات تتبع وغرف تحكم مركزية تتيح متابعة حركة الحاويات والشاحنات لحظيًا، بما يرفع الكفاءة التشغيلية ويعزز القدرة على استقبال السفن العملاقة.

تتوسع مصر تدريجيًا فى رقمنة الخدمات اللوجستية وربط الموانئ بمنظومات إلكترونية لإدارة الحاويات والتخليص الجمركي، إلا أن تطبيقات الذكاء الاصطناعى لا تزال فى مراحلها الأولى مقارنة ببعض الأسواق الإقليمية.

ورغم ذلك، تمتلك مصر ميزة تنافسية يصعب تكرارها، تتمثل فى موقعها الجغرافى وقناة السويس، إلى جانب التوسع فى إنشاء الموانئ الجافة والمناطق اللوجستية ومحاور الربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، وهى عوامل تمنحها فرصة للتحول إلى مركز إقليمى لإدارة سلاسل الإمداد إذا استكملت مسار التحول الرقمي.

كما تعكس تحركات شركات الشحن العالمية ثقتها المتزايدة فى السوق المصرية، مع إطلاق خدمات بحرية جديدة تربط الموانئ المصرية مباشرة بأوروبا، بما يدعم مكانة مصر كمحور رئيسى للتجارة الإقليمية.

وتعد «تريلا»، التى انطلقت من مصر قبل توسعها إقليميًا، من أبرز هذه النماذج، بعدما طورت منصة رقمية تربط أصحاب البضائع بالشاحنات المتاحة، مع الاعتماد على تحليل البيانات لرفع كفاءة استغلال الأساطيل وتقليل الرحلات الفارغة.

ويرى محللون أن هذه الشركات دفعت الناقلين التقليديين إلى الاستثمار فى أنظمة TMS، بعدما أصبحت خدمات مثل التتبع اللحظى والإشعارات الفورية والتقدير الدقيق لمواعيد الوصول من المتطلبات الأساسية للعملاء.

لم يعد الإنفاق على أنظمة إدارة النقل الذكية يمثل تكلفة إضافية، بل أصبح استثمارًا مباشرًا فى تحسين الربحية وتعزيز القدرة التنافسية.

وتتوقع مؤسسات بحثية عالمية نمو الإنفاق على برمجيات إدارة سلاسل الإمداد المدعومة بالذكاء الاصطناعى بوتيرة متسارعة خلال السنوات المقبلة، مع توسع الشركات فى الاعتماد على التطبيقات الذكية لإدارة العمليات اللوجستية.

كما تشير دراسات إلى أن دمج الذكاء الاصطناعى فى سلاسل الإمداد يمكن أن يخفض تكاليف الخدمات اللوجستية بنحو ١٥٪، ويقلل مستويات المخزون بنسبة تصل إلى ٣٥٪، مع تحسين مستوى خدمة العملاء بصورة ملموسة، فضلًا عن خفض تكاليف التشغيل وزيادة الالتزام بمواعيد التسليم.

ورغم التقدم الذى حققته مصر فى تطوير البنية الأساسية، فإن التحول الرقمى الكامل لا يزال يتطلب تكامل قواعد البيانات بين الموانئ والجمارك وشركات النقل والمناطق الصناعية، إلى جانب تأهيل الكوادر البشرية، وتسهيل تبادل البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني.

ويرى متخصصون أن المرحلة المقبلة تستلزم إنشاء منصة وطنية موحدة لتبادل البيانات اللوجستية، تربط جميع عناصر سلسلة الإمداد فى الزمن الحقيقي، بما يقلل زمن الإفراج عن البضائع، ويخفض تكاليف النقل، ويرفع كفاءة اتخاذ القرار.

سوق المال يتصدر المشهد الاستثمارى..

«بريق البورصة» يفوق «لمعان الذهب»

كتب- طه نبيل:

شهدت خريطة الاستثمار خلال عام ٢٠٢٦ تغيرًا ملحوظًا، بعدما تحول الذهب من الحصان الرابح فى ٢٠٢٥ إلى أحد أكثر الأصول تقلبًا خلال العام الجاري، فى الوقت الذى واصلت فيه البورصة المصرية تحقيق مكاسب قوية، ما أعاد طرح تساؤل مهم بين المستثمرين: هل أصبحت البورصة المصرية الخيار الأفضل للاستثمار مقارنة بالذهب؟

وخلال عام ٢٠٢٥، سجل الذهب أداءً استثنائيًا، إذ ارتفع سعر الأوقية فى البورصة العالمية بأكثر من ٦٥٪ على أساس سنوي، محققًا أكبر زيادة سنوية منذ عام ١٩٧٩، مدفوعًا بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وزيادة مشتريات البنوك المركزية، واتجاه المستثمرين نحو الملاذات الآمنة.

إلا أن الصورة تغيرت خلال ٢٠٢٦، حيث سجل الذهب واحدة من أكثر بدايات الأعوام تقلبًا، بعدما قفز فى يناير إلى مستويات قياسية تجاوزت ٥٥٠٠ دولار للأوقية، قبل أن يتراجع إلى أقل من ٤٠٠٠ دولار بنهاية يونيو، مع انحسار حدة التوترات الجيوسياسية وعودة الإقبال على الأصول الأعلى مخاطرة.

وعلى المستوى المحلي، انعكس هذا التراجع على أسعار الذهب فى السوق المصرية، حيث هبط سعر جرام الذهب عيار ٢١، الأكثر تداولًا، من نحو ٧٥٠٠ جنيه إلى حوالى ٥٩٠٠ جنيه.

وفى المقابل، واصلت البورصة المصرية أداءها القوى خلال العام الجاري، إذ ارتفع المؤشر الرئيسى EGX٣٠ بنسبة ٣١,٧١٪ منذ بداية عام ٢٠٢٦، فيما سجل مؤشر EGX٧٠ للأسهم الصغيرة والمتوسطة مكاسب بلغت ٣٣,٩٧٪، مدعومًا بتحسن نتائج أعمال الشركات، وعودة السيولة، وزيادة إقبال المستثمرين على الأسهم.

واستطلعت البورصجية اراء خبراء سوق المال حول جدوى الاستثمار بالذهب خلال عام ٢٠٢٦ فى ظل تراجعه الكبير ؟

وقال إبراهيم النمر، خبير أسواق المال، إن الحكم على أفضلية الذهب أو البورصة لا يكون من خلال أداء كل منهما خلال فترة محددة، وإنما وفق استراتيجية استثمارية طويلة الأجل تعتمد على تنويع الأصول.

وأوضح أن المستثمر لا ينبغى أن يوجه جميع أمواله إلى الذهب أو الأسهم فقط، بل يجب توزيع الاستثمارات بين أكثر من أصل، بما يقلل المخاطر ويزيد فرص تحقيق عوائد مستقرة.

وأضاف أن تراجع أسعار أحد الأصول لا يمثل بالضرورة إشارة للخروج منه، بل قد يكون فرصة لإعادة بناء المراكز الاستثمارية وزيادة الوزن النسبى لهذا الأصل داخل المحفظة، فيما يعرف بإعادة موازنة المحافظ الاستثمارية، بما يسمح بالاستفادة من تعافى الأسعار مستقبلًا.

وأكد النمر أن الاستثمار الناجح لا يقوم على اقتناص الفرص قصيرة الأجل، وإنما على الاستمرارية والانضباط، موضحًا أن انخفاض الأسعار يمنح المستثمر فرصة لشراء كميات أكبر بنفس القيمة المالية، بما يعزز العائد المتوقع مع تحسن الأسعار لاحقًا.

وقال إيهاب رشاد، خبير أسواق المال، إن الاستثمار فى الذهب يختلف فى طبيعته عن الاستثمار فى الأسهم، موضحًا أن المعدن الأصفر يعد فى الأساس وسيلة للتحوط ضد تراجع قيمة العملات والتقلبات الاقتصادية، وليس مجرد أداة لتحقيق أرباح سريعة.

وأضاف أن الاستثمار فى الذهب يناسب أصحاب النظرة طويلة الأجل، إذ يظل محتفظًا بقيمته مع مرور الوقت، خاصة فى فترات عدم اليقين الاقتصادى أو الجيوسياسي، مؤكدًا أن وجود الذهب داخل أى محفظة استثمارية يساهم فى تقليل المخاطر وتحقيق التوازن.

وأشار إلى أن المفاضلة بين الذهب والبورصة لا يجب أن تكون على أساس اختيار أحدهما واستبعاد الآخر، وإنما وفق أهداف المستثمر ودرجة تقبله للمخاطر، بحيث يؤدى كل أصل استثمارى دوره داخل المحفظة.

من جانبه، قال مينا رفيق، خبير أسواق المال، إن المقارنة بين الذهب والبورصة لا تعنى أن أحدهما أفضل من الآخر بشكل مطلق، موضحًا أن لكل أداة استثمارية دورًا مختلفًا داخل المحفظة الاستثمارية.

وأضاف أن الذهب تعرض لتصحيح سعرى بعد الارتفاعات القياسية التى سجلها، إلا أنه لا يزال يحافظ على تماسكه أعلى مستوى ٤ آلاف دولار للأوقية، وهو ما يعكس استمرار الطلب عليه كملاذ آمن.

وأشار إلى أن البورصة المصرية قدمت خلال عام ٢٠٢٦ فرصًا استثمارية جيدة، وحققت العديد من الأسهم عوائد تفوقت على الذهب، خاصة للمستثمرين أصحاب الرؤية طويلة الأجل، مؤكدًا أن الأسهم تمتلك فرصًا أكبر لتحقيق عوائد مرتفعة، لكنها ترتبط أيضًا بمستوى أعلى من المخاطر.

وشدد رفيق على أن أفضل استراتيجية للمستثمرين هى تنويع المحافظ الاستثمارية، وعدم التخارج الكامل من الذهب، وإنما الاحتفاظ بجزء من المحفظة فى المعدن الأصفر كأداة للتحوط، إلى جانب الاستثمار فى البورصة للاستفادة من فرص النمو وتحقيق عوائد أفضل.

المؤشر يحقق مستويات تاريخية..

أسهم «السبعينى» جاذبة للشراء

كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

شهد المؤشر السبعينى «مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة» ارتفاعات قوية خلال الفترة الماضية ليحقق مستويات تاريخية لم يحققها من قبل ويتجاوز مستويات ١٧ ألف نقطة ليشهد أداء على مدار الفترة الماضية أفضل من المؤشر الرئيسى للبورصة.

وأكد خبراء سوق المال لـ«البورصجية» أن هذا السلوك المضاربى سببه أن الكثير من شركات المؤشر السبعينى وصلت إلى أسعار مغرية للشراء حيث وصلت الكثير من أسعار الشركات إلى قيم اقل من قيمتها العادلة.موضحين أن هذا كان بداية تشجيعية للمتعاملين بإنتقال جزء من السيولة الى شركات السبعينى ، وأضافوا أن مع ارتفاع حدة التوترات العالمية وتأثر egx٣٠ بها بدأت السيولة تنتقل إلى egx٧٠ والمتعاملين تتجه الى الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

قال رامى حجازى خبير سوق المال أن السلوك المضاربى يسير على الكثير من المتعاملين فى السوق خلال هذه الفترة مع ارتفاعات المؤشر السبعينى وأى ارقام قياسية جديدة وارتفاع العديد من الشركات إلى اسعار تاريخيّة.

وأضاف أن هذه الارتفاعات وهذا السلوك المضاربى يأتى بعد أن ارتفع egx٣٠ إلى أرقام تاريخيّة وبدأ فى عمليات تصحيحية، ومع ارتفاع حدة التوترات العالمية وتأثر egx٣٠ بها بدأت السيولة تنتقل إلى egx٧٠ والمتعاملين تتجه الى الأسهم الصغيرة والمتوسطة بارتفاعات egx٣٠ منذ بداية العام وخصوصا مع وصول شركات لأرقام قياسية فى egx٣٠

وأرجع أسباب اتجاه المتعاملين إلى egx٧٠ هو أن الكثير من الشركات وصلت إلى أسعار مغرية للشراء حيث وصلت الكثير من أسعار الشركات إلى قيم اقل من قيمتها العادلة ومع بداية ارتفاع أسعار الكثير من الشركات فى egx٧٠ كانت بداية تشجيعية للمتعاملين بإنتقال جزء من السيولة الى شركات egx٧٠ بالإضافة إلى ظهور نتائج الأعمال الإيجابية لكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ورأى أنه من اهم الأسباب لاتجاه السيولة إلى egx٧٠ ارتفاعات أسعار أسهم الشركات بشكل كبير مما شجع المتعاملين على رفع درجة المخاطرة فى المعاملات فى السوق لوجود عائد مجزى وهناك أيضاً بعض من الشركات مازالت تقترب من قيمتها الإسمية ومضاعف ربحية قليل مقارنة بشركات اخرى.

وأشار إلى أنه مع هذه الفترة ومع الارتفاعات الكبيرة فى egx٧٠ والشركات الصغيرة والمتوسطة لابد من ان يواجه المؤشر بعض عمليات التصحيح قريبًا بعد موجة من الارتفاعات القاسية وعلى المضارب أن يدرك حجم المخاطر مع المضاربة السريعة.

رأى أنه ورغم ذلك لا يزال الموشر له مستهدفات قياسية أخرى ولكن لابد الحذر من بعض عمليات البيع ولابد من رفع درجة الوعى عند الاستثمار فى الشركات لمعرفة ما إذا كانت الشركة أقل من قيمتها العادلة أم ان سعرها أعلى بكثير من قيمتها العادلة.

وأوضح أحمد عبد الفتاح خبسر سوق المال أن المؤشر السبعينى امتاز مؤخرا بالإيجابية عن الثلاثينى ويعود ذلك الإمتياز للعديد من العوامل وأهمها هيمنة الأفراد المصريين بسيولة قوية عادت لتستقر أعلى من ٩ مليار جنيه يوميا وتوجهت تلك السيولة نحو الأسهم الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأرباح بعيدا عن القياديات التى تتاثر بشكل كبير بالتوترات السياسية للضغوط البيعية المتواترة من جانب المؤسسات الاجنبية والعربية مع زيادة التوترات وعدم وضوح الرؤية السياسية.

وأضاف أن هذا جعل القياديات فى حالة توازن بين مؤسسات مصرية تتعامل بأسلوب متاجرات على مراحل أمام حركات باقى المؤسسات بسلوك عرضى لامتصاص الصدمات المتواصلة ليبدا السبعينى بتحقيق مستهدفاته والتى يجنيها بصورة سريعة ليفتح موجات جديدة حيث أن بعد ثباته أعلى ١٦٤٠٠ نقطة استطاع المناورة حول ١٦٨٥٠ نقطة ليخترقه ويستهدف ١٧٢٤٠ نقطة ومنه يتقدم نحو ١٧٨٠٠ نقطة مع ترجيح استمرار الاتزان أعلى ١٧٤٠٠ نقطة ليتجه الى ١٨١٠٠ نقطة واستهداف ١٨٧٢٠ نقطة. .

ورأى أن هذا يثبت أن أموال الأفراد المتجهه إلى الأسهم المضاربية هى المهيمنة.وحال تاكيد اختراق الرئيسى لمستوى ٥٣٢٥٠ نقطة سيبدا بجذب سيولة خارجة من السبعينى لتدعم موجه جديدة للرئيسى لتعطى السبعينى استراحة المحارب والتقاط الأنفاس لحين عودة السيولة له من جديد مع استمرار مؤكد لنشاط مستمر لبعض أسهم المضاربات وسط هيمنة للافراد المصريين.

تهديد حوثى يفاقم الأزمة العالمية..

«حصار السعودية».. انسداد فى شريان إمدادات النفط

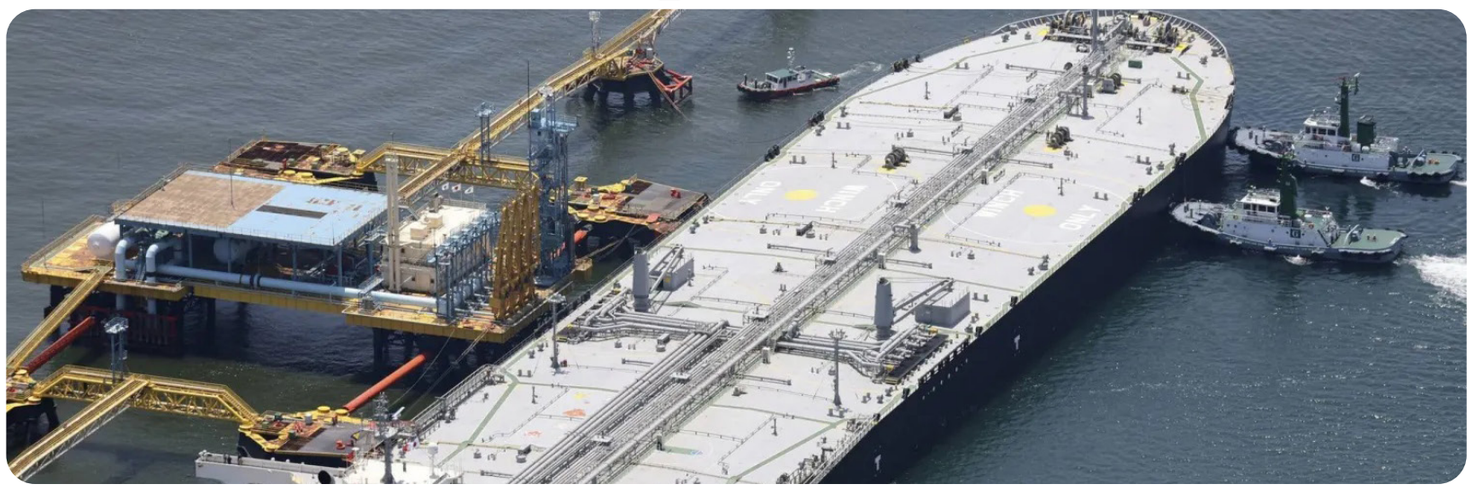

كتب- محمود نبيل:

دخل الصراع فى الشرق الأوسط، وتحديدًا المواجهات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فصلًا جديدًا بإعلان جماعة الحوثيين، المدعومة من إيران، الأسبوع الماضي، فرض حصار على السعودية، مما يهدد شريان حياة بالغ الأهمية لإمدادات النفط فى الخليج والعالم.

هذا الإعلان، الذى جاء عقب أسابيع من تصاعد حدة الخطاب بين الحوثيين والسعودية، أنهى استقرار فى العلاقات بين الجانبين دام أربع سنوات، وهو ما سيكون له تأثيره المباشر على إمدادات النفط العالمية، وبالأخص الخارجة من منطقة الخليج العربي؛ إذ تُصدِّر السعودية حاليًا ما يقارب أربعة ملايين برميل من النفط يوميًا من ميناء ينبع على البحر الأحمر، بزيادة قدرها ٤٠٠٪ عن مستويات ما قبل الحرب الإيرانية.

وقد برز مضيق باب المندب كبديل ضرورى لمضيق هرمز لتدفقات النفط العالمية، حيث يعبره أكثر من سبعة ملايين برميل يوميًا فى يونيو، مقارنةً بنحو أربعة ملايين برميل قبل الحرب الإيرانية.

ويرى محمد الباشا، مؤسس شركة «باشا ريبورت» الاستشارية الأمريكية المتخصصة فى إدارة المخاطر، خلال تصريحاته لصحيفة فايننشال تايمز، إن هذا التهديد يُمثل «خطوة أخرى فى سلم التصعيد»، إلا أنه أشار إلى أن السؤال الأهم هو ما إذا كان الحوثيون سينفذون هذا التهديد، مستشهدًا بتهديدات مماثلة وجهوها لإسرائيل هذا العام، لكنهم لم يُنفذوا هجمات على السفن.

وأضاف الباشا: «السؤال الآن هو ما إذا كانوا سيبدأون باستهداف السفن المتجهة إلى الموانئ السعودية. فى هذه المرحلة، لا توجد إجابة واضحة. حتى لو لم تُهاجم أى سفن، فمن المرجح أن يُؤدى هذا الإعلان وحده إلى تعطيل حركة الملاحة وخلق حالة من التوتر».

وركز مركز المجلس الأطلسي، وهو مؤسسة بحثية تتناول الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية، على عدة عوامل ستحدد مدى تأثير حملة الحوثيين الجديدة على أسواق النفط العالمية والاستقرار الاقتصادى فى الخليج، أولها مدى قدرة الحوثيين على تهديد ينبع نفسها أم مضيق باب المندب فقط، لا سيما وأنهم تمكنوا من تعطيل حركة الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب باستخدام أسلحة يمكن إنتاجها محليًا أو الحصول عليها عبر سلاسل إمدادهم المتنوعة.

لم يُحدد الحوثيون بعد السفن التي سيستهدفونها، لكن نيتهم حصار الموانئ السعودية تُشير إلى أن أى سفينة تزور هذه الموانئ وتحمل نفطًا سعوديًا ستكون هدفًا لهم.

وأبرز المركز البحثى الأمريكى أن خلال حملتهم السابقة فى البحر الأحمر، أبرم الحوثيون اتفاقيات مع روسيا والصين للسماح لسفنهم بالمرور، لكنهم قد يكونون أقل استعدادًا لعقد اتفاقيات مع السفن الصينية التى تحمل النفط السعودي.

وسيُمثل قطع تدفقات النفط عبر مضيق باب المندب ضربةً قويةً لإمدادات النفط العالمية؛ نظرًا لمحدودية البدائل المتاحة، لكنه سيُمكّن السعودية من مواصلة تصدير النفط عبر ينبع شمالًا، عبر البحر الأحمر إلى خط أنابيب سوميد المصري، الذى تبلغ طاقته الاستيعابية حوالى ٢,٥ مليون برميل يوميًا إلى البحر الأبيض المتوسط، كما يُمكن للناقلات نقل حوالى مليون برميل عبر قناة السويس.

يُعدّ هذا الإمداد بالغ الأهمية للأسواق العالمية التى تعانى أصلًا من عجزٍ قدره ٤ ملايين برميل يوميًا؛ نتيجة إغلاق مضيق هرمز، لا سيما مع اقتراب المخزونات العالمية، التى شكّلت احتياطيًا ضروريًا، من الحد الأدنى التشغيلي.

وفى هذا الصدد، قال فارع المسلمي، المحلل فى مؤسسة تشاتام هاوس: «أعتقد أن الحوثيين جادون للغاية».

وأضاف المسلمي: «أعتقد أننا عدنا إلى وضع عام ٢٠١٥.. يظنون أن بإمكانهم إلحاق الضرر بالسعوديين وتجنب جولة أخرى من الغارات الجوية الأمريكية. لكننى أعتقد أن اعتقادهم بإمكانية احتواء الحرب مجرد أمنيات. فى الواقع، سيؤدى ذلك إلى جرّ الجميع إلى القتال مجددًا».

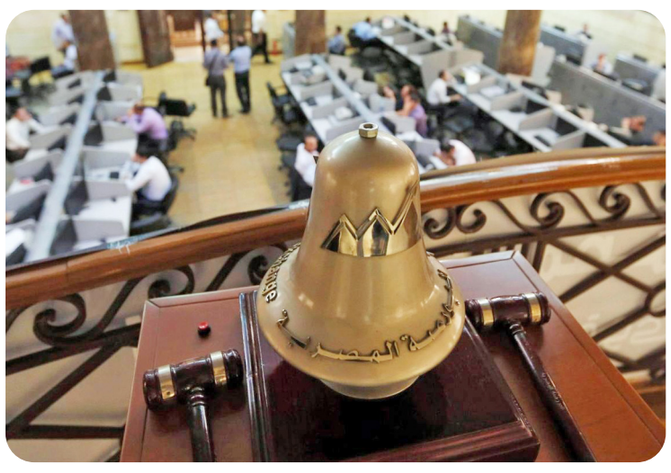

برنامج جديد لتطوير التداول وتعزيز السيولة

كتب- أحمد عبدالمنعم:

عقد عمر رضوان، رئيس البورصة المصرية، اجتماعًا موسعًا مع قيادات شركات الوساطة فى الأوراق المالية، لمناقشة أولويات العمل خلال المرحلة المقبلة، واستعراض عدد من المقترحات والإجراءات التنظيمية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية لسوق المال، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

وشهد الاجتماع مناقشة عدد من المحاور المرتبطة بتحديث سوق المال، وفى مقدمتها التوسع فى الأدوات والآليات الاستثمارية التى تسهم فى تعزيز كفاءة السوق، وزيادة معدلات السيولة، وتوفير بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين، كما استمع الحضور إلى شرح تفصيلى لمزايا البرنامج الجديد الذى يجرى تطويره حاليًا، لاستكمال مسيرة تطوير سوق التداول.

وأكد «رضوان» أن شركات الوساطة فى الأوراق المالية تمثل شريكًا أساسيًا فى تنفيذ استراتيجية تطوير البورصة المصرية، مشددًا على أهمية استمرار الحوار والتنسيق مع جميع أطراف السوق، بما يدعم تنافسية سوق المال المصرى ويعزز ثقة المستثمرين.

وأضاف أن البورصة تستهدف خلال الفترة المقبلة تنويع الأدوات المالية، إلى جانب تكثيف جهود الترويج للاستثمار والقيد، وتنفيذ برامج لنشر الثقافة المالية، بما يسهم فى توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز النشاط داخل السوق.

واختتم الاجتماع بالاستماع إلى مقترحات وملاحظات ممثلى شركات الوساطة، حيث أكد عمر رضوان استمرار نهج التشاور والتعاون مع مجتمع سوق المال، بما يدعم خطط تطوير البورصة ويحقق مصالح جميع المتعاملين.

تراجع الزيادة الفصلية رغم اقترابه من 165 مليار دولار ..

«تباطؤ الاقتراض» يسيطر على مخاوف الدين الخارجى

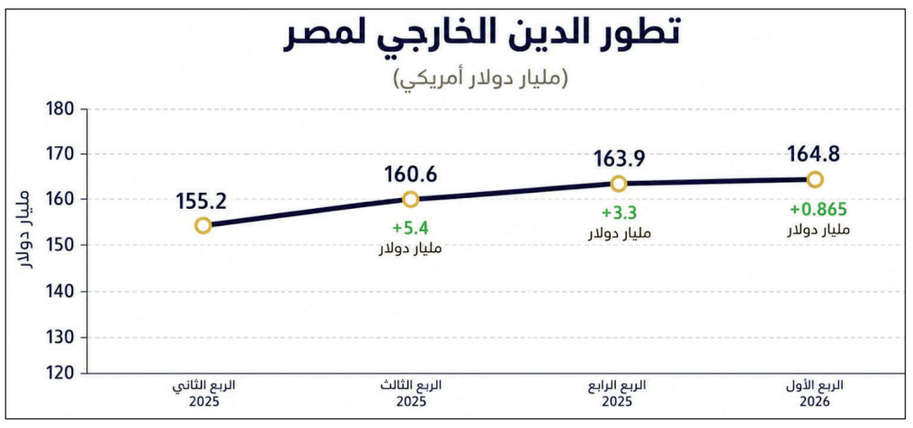

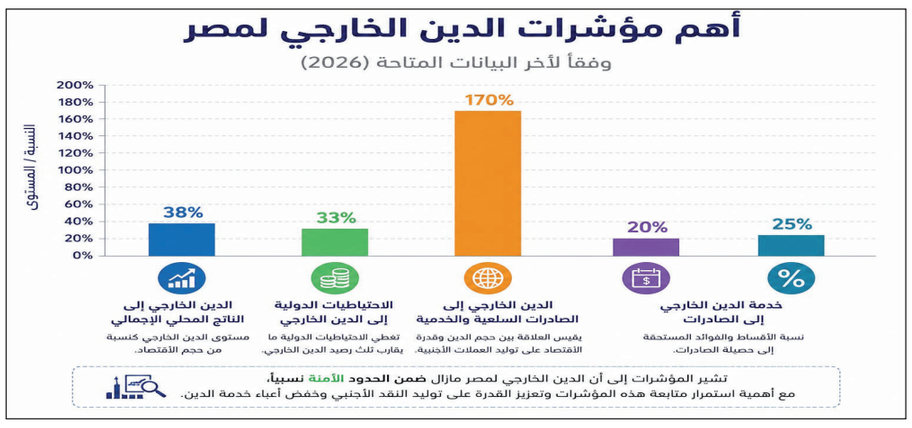

كتب: ياسر جمعه

عاد ملف الدين الخارجى المصرى إلى صدارة المشهد الاقتصادى بعد ارتفاع رصيده إلى ١٦٤,٨ مليار دولار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، بزيادة بلغت ٨٦٥ مليون دولار مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٢٥، الأمر الذى أثار تساؤلات حول مدى استدامة الدين الخارجي، وما إذا كان الاقتصاد المصرى لا يزال يتحرك داخل الحدود الآمنة وفقًا للمعايير الدولية.

وتكشف بيانات تطور الدين الخارجى خلال الفترات الماضية أن الرصيد لا يزال يتجه إلى الارتفاع، إلا أن وتيرة الزيادة بدأت تتباطأ بصورة ملحوظة، وهو ما يعتبره عدد من الخبراء مؤشرًا على اتجاه الدولة إلى ترشيد الاقتراض الخارجي، مع التركيز بصورة أكبر على إدارة الالتزامات القائمة وإعادة تمويلها، بدلاً من التوسع فى الاقتراض الجديد.

ووفقًا للبيانات، سجل الدين الخارجى المصرى ١٦٤,٨ مليار دولار فى الربع الأول من عام ٢٠٢٦ بزيادة بلغت ٨٦٥ مليون دولار مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٢٥، بينما بلغ ١٦٣,٩ مليار دولار بنهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ بزيادة قدرها ٣,٣ مليار دولار عن الربع السابق، فيما سجل ١٦٠,٦ مليار دولار تقريبًا بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ بزيادة بلغت ٥,٤ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٥٥,٢ مليار دولار خلال الربع الثانى من العام نفسه.

ويعكس هذا التطور تراجعًا واضحًا فى الزيادة الفصلية للدين، حيث انخفضت من ٥,٤ مليار دولار إلى ٣,٣ مليار دولار، ثم إلى أقل من مليار دولار فى أحدث ربع، وهو ما يشير إلى تباطؤ وتيرة الاقتراض الخارجي، بالتزامن مع توجه الدولة لإعادة هيكلة الالتزامات وإطالة آجال الاستحقاق وخفض تكلفة التمويل كلما أمكن.

ورغم استمرار الارتفاع فى الرصيد الإجمالى للدين، فإن السؤال الذى يفرض نفسه بقوة هو: هل لا يزال الدين الخارجى المصرى داخل الحدود الآمنة؟

ويؤكد الدكتور أحمد شوقي، الخبير المالى والاقتصادي، أن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تعتمد على رقم الدين وحده، لأن المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، لا تقيس استدامة الدين الخارجى من خلال نسبة واحدة أو رقم إجمالى فقط، وإنما تعتمد على مجموعة متكاملة من المؤشرات التى تقيس قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، ومدى تعرضه لمخاطر التمويل والسيولة.

وأوضح أن أهم هذه المؤشرات تتمثل فى نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالي، والتى تبلغ فى مصر نحو ٣٨٪، مشيرًا إلى أن هذا المستوى لا يعد مرتفعًا مقارنة بعدد كبير من الاقتصادات الناشئة، إلا أن هذا المؤشر لا يعكس بمفرده القدرة على السداد أو حجم المخاطر.

وأضاف أن هناك مؤشرًا آخر لا يقل أهمية، وهو نسبة الدين الخارجى إلى الاحتياطيات الدولية، والتى تبلغ حاليًا نحو ٣ مرات، وهو مؤشر يعكس العلاقة بين إجمالى الالتزامات الخارجية والأصول الاحتياطية المتاحة لدى البنك المركزي، فكلما ارتفع

خبراء: بناء اقتصاد إنتاجى قادر على توليد النقد الأجنبى أفضل من الترشيد

حجم الاحتياطيات مقارنة بالدين، زادت قدرة الدولة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والصدمات الخارجية.

وأشار إلى أن الاحتياطيات الدولية تغطى نحو ٣٣٪ من إجمالى الدين الخارجي، وهو ما يوفر مستوى مناسبًا من السيولة الخارجية، ويعد من المؤشرات المهمة التى تستخدمها المؤسسات الدولية عند تقييم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها، وإن كان لا يمثل وحده معيارًا للحكم على استدامة الدين.

ولفت إلى أن نسبة الدين الخارجى إلى الصادرات السلعية والخدمية تبلغ نحو ١٧٠٪، وهو مؤشر يقيس العلاقة بين حجم الدين وقدرة الاقتصاد على توليد العملات الأجنبية من مصادره الإنتاجية والخدمية، ويعد من المؤشرات الأساسية فى تقييم القدرة على السداد.

وأضاف أن نسبة خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات تدور بين ٢٠ و٢٥٪، وهو من أهم مؤشرات الاستدامة لأنه يعكس العبء السنوى الحقيقى لسداد الأقساط والفوائد، وليس مجرد حجم الدين القائم.

وأكد أحمد شوقى أن الحكم على استدامة الدين الخارجى لا ينبغى أن يستند إلى رقم الدين أو إلى نسبة واحدة فقط، وإنما يتطلب النظر إلى مجموعة متكاملة من المؤشرات المتعلقة بحجم الاقتصاد، والاحتياطيات الدولية، والقدرة على توليد النقد الأجنبي، وأعباء خدمة الدين، وهى المنهجية التى يعتمدها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عند إعداد تحليلات استدامة الدين للدول.

وقال باهر عبدالعزيز، الخبير الاقتصادي، إن تباطؤ الزيادة الفصلية فى الدين الخارجى يعد تطورًا إيجابيًا، لأن قراءة الأرقام تظهر بوضوح أن الدولة أصبحت أكثر حرصًا على إدارة الدين، وليس مجرد زيادته، موضحًا أن تراجع الزيادة من ٥,٤ مليار دولار إلى ٣,٣ مليار دولار ثم إلى ٨٦٥ مليون دولار فقط يعكس سياسة أكثر انضباطًا فى إدارة التمويل الخارجي.

وأضاف أن الأسواق والمؤسسات الدولية لا تنظر إلى حجم الدين فقط، وإنما تراقب قدرة الدولة على السداد، ومعدل نمو الاقتصاد، وحجم الاحتياطيات الأجنبية، ومعدلات التصدير، وقدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وهى جميعها مؤشرات شهدت تحسنًا تدريجيًا خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف باهر عبدالعزيز أن الحكم على الدين الخارجى لا يكون من خلال رقمه المطلق، وإنما من خلال الكيفية التى يتم بها توظيف هذا الدين.

وأكد أن المرحلة المقبلة تتطلب استمرار العمل على زيادة الصادرات الصناعية والزراعية والخدمية، وتعميق التصنيع المحلي، والتوسع فى الصناعات ذات القيمة المضافة، لأن زيادة الإيرادات الدولارية تمثل الضمانة الأساسية للحفاظ على استدامة الدين وخفض الحاجة إلى الاقتراض الخارجى مستقبلًا.

وأوضح أن من الضرورى أيضًا إطالة متوسط آجال استحقاق الدين، والاعتماد بصورة أكبر على التمويلات التنموية منخفضة التكلفة، مع الاستمرار فى تنويع أدوات التمويل بين السندات والصكوك والقروض الميسرة، بما يسهم فى خفض تكلفة خدمة الدين وتقليل الضغوط على الموازنة العامة.

وقال أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، إن الحفاظ على الدين الخارجى داخل الحدود الآمنة لا يتحقق فقط من خلال ترشيد الاقتراض، وإنما من خلال بناء اقتصاد إنتاجى قادر على توليد النقد الأجنبى بصورة مستدامة.

وأضاف أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، لما لها من دور فى زيادة الإنتاج المحلي، ورفع معدلات التشغيل، وتعزيز الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين مؤشرات استدامة الدين الخارجي.

وأوضح أن كل زيادة فى الصادرات أو إحلال للواردات تعنى توفير المزيد من العملات الأجنبية، وهو ما يرفع قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، ويخفض الضغوط المرتبطة بخدمة الدين، مؤكدًا أن تعزيز تنافسية القطاع الصناعى ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يكونا جزءًا رئيسيًا من استراتيجية إدارة الدين.

وقالت الدكتورة شيماء وجيه، الخبيرة المصرفية، إن تقييم أوضاع الدين الخارجى يجب أن يتم من خلال قراءة شاملة لكافة المؤشرات الاقتصادية والنقدية، وليس من خلال التركيز على قيمة الدين فقط، لأن الاقتصادات الحديثة تعتمد على الاقتراض كأداة تمويل، بينما يظل الفيصل الحقيقى هو القدرة على إدارة هذا الاقتراض بكفاءة.

وأضافت أن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى البالغة نحو ٣٨٪ لا تزال ضمن مستويات مقبولة مقارنة بعدد من الأسواق الناشئة، كما أن استمرار ارتفاع الاحتياطيات الدولية وتحسن موارد النقد الأجنبى يمنح الاقتصاد المصرى مساحة أمان فى التعامل مع الالتزامات الخارجية.

وأوضحت أن الجهاز المصرفى المصرى يتمتع بمستويات قوية من السيولة والملاءة المالية، وهو ما يدعم استقرار القطاع المالي، ويعزز قدرة الدولة على تنفيذ سياسات نقدية ومالية متوازنة تسهم فى الحفاظ على استدامة الدين.

«الأهلى المصرى» يكرم الفائزين بأفضل مشروعات «مبادرة شباب شامل»

كشف البنك الأهلى المصرى بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة برعاية البنك المركزى المصرى عن أفضل المشروعات المقدمة ضمن فعاليات مبادرة "شباب شامل"، البرنامج المتكامل الذى يهدف إلى رفع الوعى المالى وتنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب، إلى جانب التعريف بالمنتجات والخدمات المصرفية التى تلبى احتياجاتهم، بما يسهم فى تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا وتعزيز دورهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من الفعاليات التى أُقيمت داخل عدد من الأندية بمحافظة القاهرة.

وذلك بحضورلجنة التحكيم من بينهم مصطفى منير مدير عام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك المركزى المصري، سعد نديم مسؤول وحدة الشمول المالى بوزارة الشباب والرياضة، شنتال صباغ رئيس تنمية الاعمال والخدمات غير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، محمد فتحى هلال مدير عام الاستثمارات، تامر مصطفى نائب مدير عام تكنولوجيا الأعمال واختبار الأداء بالبنك الأهلى المصري

وجاءت هذه الفاعلية ضمن برنامج " شباب شامل " والذى تضمن إقامة جناح خاص داخل عدد من الأندية بمحافظة القاهرة لمدة ستة أيام فى ابريل الماضي، حيث شهدت المبادرة تقديم جلسات للتثقيف المالى استهدفت مختلف فئات المجتمع مع التركيز على الشباب، إلى جانب ورش عمل تطبيقية حول مهارات تأسيس وإدارة المشروعات، وندوات متخصصة فى الابتكار وريادة الأعمال، فضلًا عن التعريف بمنتجات وخدمات التجزئة المصرفية التى يقدمها البنك، وتسليط الضوء على برامجه ومبادراته الداعمة للمشروعات الصغيرة، سواء من خلال الحلول التمويلية أو غير التمويلية، وعلى رأسها مبادرة "رواد النيل".

وشهدت المبادرة تفاعلًا وإقبالًا كبيرًا من الشباب، حيث تم استقبال أكثر من ٥٠ مشروعًا من الأفكار والمشروعات المقدمة من المشاركين، وبعد الانتهاء من أعمال التقييم وفقًا للمعايير المحددة، تم اختيار أفضل ١٢ مشروعًا ليتم الإعلان عن أفضل ٣ مشروعات فائزة، للحصول على دعم مادى يسهم فى تنفيذ أفكار تلك المشروعات، حيث يحصل الفائز الأول على ٢٥٠ ألف جنيه، والفائز الثانى ١٥٠ ألف جنيها، والفائز الثالث ٥٠ ألف جنيها، بما يعكس أهداف المبادرة فى تشجيع الابتكار ودعم رواد الأعمال الشباب.

والجدير بالذكر أن مبادرة "شباب شامل" تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفى فى دعم الشباب، حيث أنها تسهم فى إعداد جيل قادر على الابتكار وريادة الأعمال، من خلال دعم البرامج التنموية والمجتمعية التى تستهدف بناء قدرات الشباب وتوفير بيئة محفزة تمكنهم من تحويل أفكارهم إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.

..و يطلق خدمة طوارئ طبية بالتنسيق مع مستشفى دار العروبة

أعلن البنك الأهلى المصرى عن توقيع بروتوكول انشاء عيادة طوارئ طبية بدار البنك بمدينة نصر، وذلك بالتنسيق مع مستشفى دار العروبة والتى تعد إحدى المستشفيات التى تتميز بكفاءتها وخبرتها فى تقديم خدمات الرعاية الصحية العاجلة.

حضر التوقيع أحمد الملاح رئيس قطاع الخدمات المركزية ممثلا عن البنك فى توقيع البرتوكول والدكتور مجدى ماهر مدير عام قطاع الخدمات الطبية بالبنك الأهلى المصري، وعلى يوسف إبراهيم رئيس مجلس إدارة مستشفى دار العروبة، الدكتور محمد عبد الكريم المدير التنفيذى لمستشفى دار العروبة.

وأشار الدكتور مجدى ماهر الى ان انشاء العيادة يأتى فى إطار حرص البنك الأهلى المصرى المستمر على الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة لعملائه وعامليه، واستجابةً لاشتراطات وزارتى الصحة والشباب والرياضة بضرورة توافر خدمة طوارئ طبية متخصصة فى المنشآت ذات الأنشطة الرياضية وفى مقدمتها حمامات السباحة

كما توفر العيادة خدمات الطوارئ الطبية على مدار ساعات العمل، من خلال طاقم طبى متخصص يتولى تجهيز العيادة وإدارتها وفق الإجراءات التشغيلية المعتمدة مع شركة الأهلى للخدمات الطبية، بما يكفل أعلى معايير الاستجابة السريعة والسلامة الصحية لجميع مرتادى المنشأة.

علاوةً على ذلك، يتضمن البروتوكول إتاحة عيادة تخصصية تعمل وفق جدول زمنى مُعدٍّ مسبقًا ومعتمد من إدارة الدار والقطاع الطبى بالبنك، مما يُوفّر خدمةً صحيةً متكاملةً تجمع بين الاستجابة العاجلة للطوارئ والرعاية التخصصية المنتظمة فى مكان واحد.

وأضاف أحمد الملاح أن إطلاق هذه الخدمة الطبية المتكاملة يؤكد التزام البنك الأهلى المصرى بتوفير بيئة آمنة وصحية لجميع منتسبيه وزواره حيث لا يقتصر دور البنك على تقديم الخدمة المصرفية المتميزة بل يمتد ليشمل الاهتمام الكامل بسلامة الإنسان، مؤكدا الحرص على أن تنطلق هذه الخدمة وفق أعلى المعايير التشغيلية والطبية بالتنسيق مع شركة الأهلى للخدمات الطبية ومستشفى دار العروبة بما يعكس رؤيتنا فى أن يكون البنك الأهلى المصرى نموذجًا مؤسسيًا متكاملًا يضع رعاية الإنسان فى صميم أولوياته.

وأعرب الدكتور محمد عبد الكريم عن سعادته أن تكون المستشفى هى الشريك الطبى المعتمد للبنك الأهلى المصرى فى هذه المبادرة الرائدة فمستشفى دار العروبة تحمل تاريخًا راسخًا فى تقديم الرعاية الصحية المتخصصة، حيث توظف هذه الخبرة المتراكمة لضمان استجابةً طبية سريعة وفعالة على مدار ساعات العمل من خلال طاقم طبى مدرب على أعلى مستوى بما يجعل من دار البنك الأهلى المصرى منشأة رياضية واجتماعية تحتل السلامة الصحية فيها أولوية.

ودائع عملاء CIB تتجاوز 1.3 تريليون جنيه

أظهرت القوائم المالية المجمعة للبنك التجارى الدولى (CIB) عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، ارتفاع ودائع العملاء إلى ١,٣٠٨ تريليون جنيه بنهاية يونيو الماضي، مقارنة بنحو ١,١١٠ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥.

وكشفت القوائم المالية عن ارتفاع صافى أرباح البنك المجمعة إلى ٣٩,٣١٣ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مقابل ٣٣,٣٤٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، بنمو بلغت نسبته نحو ١٨٪.وسجل صافى الدخل من العائد ٦٠,٨٢٦ مليار جنيه خلال أول ستة أشهر من العام الجاري، مقارنة مع ٥١,٣٣٥ مليار جنيه خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

كما ارتفع صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل إلى ٥٤,١٥٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ٤٦,٢٥٩ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢٥.

وصعد صافى دخل الأتعاب والعمولات إلى ٥,٨٢٧ مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة مع ٤,١٥٠ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وأظهرت القوائم المالية ارتفاع نصيب السهم الأساسى من الأرباح إلى ١٠,٢٣ جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٦، مقابل ٨,٨٢ جنيه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥.

يقترب من عامه الخامس وسط ترقب التجديد..

هل نجحت سياسة «حسن عبدالله» النقدية؟

كتبت- منال عمر:

يترقب القطاع المصرفى صدور قرار جمهورى بتجديد تكليف حسن عبد الله قائمًا بأعمال محافظ البنك المركزى المصري، مع اقتراب انتهاء مدة تكليفه الحالية فى ١٨ أغسطس المقبل، ليواصل قيادة البنك المركزى للعام الخامس على التوالي.

وتولى حسن عبد الله المنصب فى أغسطس ٢٠٢٢ خلفًا لطارق عامر، الذى تقدم باستقالته قبل انتهاء ولايته الثانية، فى توقيت واجه فيه الاقتصاد المصرى تحديات غير مسبوقة، تمثلت فى ارتفاع معدلات التضخم، ونقص النقد الأجنبي، واتساع الفجوة بين السعر الرسمى للدولار والسوق الموازية، إلى جانب ضغوط على ميزان المدفوعات وارتفاع تكلفة التمويل عالميًا.

ومنذ ذلك الحين، تصدرت ملفات استقرار سوق الصرف، والسيطرة على التضخم، وإدارة السياسة النقدية، وتعزيز الاحتياطى من النقد الأجنبي، أولويات البنك المركزي، بالتنسيق مع الحكومة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.

خبرة مصرفية تمتد لعقود

يمتلك حسن عبد الله خبرة طويلة فى العمل المصرفي، إذ شغل منصب الرئيس التنفيذى للبنك العربى الأفريقى الدولى لنحو ١٦ عامًا، وهى الفترة التى شهدت توسع البنك فى أنشطته وتطوير خدماته ومنتجاته المصرفية.

كما تولى فى عام ٢٠٢١ رئاسة مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، قبل أن يستقيل من المنصب فى أغسطس ٢٠٢٢ لتولى مسؤولية إدارة البنك المركزى فى واحدة من أكثر الفترات تحديًا بالنسبة للاقتصاد المصري.

إدارة أزمة سوق الصرف

كان ملف سوق الصرف من أبرز التحديات التى واجهها البنك المركزى خلال السنوات الماضية، فى ظل اتساع الفجوة بين السعر الرسمى للدولار والسعر المتداول فى السوق الموازية نتيجة نقص المعروض من العملات الأجنبية.

وفى مارس ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزى تطبيق نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، فى خطوة هدفت إلى توحيد سوق النقد الأجنبى وترك تحديد سعر الجنيه وفقًا لآليات العرض والطلب.

وأدى القرار إلى تقليص الفجوة بين السعرين الرسمى والموازي، كما ساهم فى زيادة تدفقات العملات الأجنبية إلى القطاع المصرفي، وتحسن قدرة البنوك على توفير الدولار لعمليات الاستيراد والاحتياجات المختلفة.

ورغم التقلبات التى شهدها سعر صرف الجنيه عقب القرار، فإن السوق استقرت تدريجيًا مع تحسن موارد النقد الأجنبى ودخول استثمارات وتمويلات جديدة.

برنامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي

لعب البنك المركزى دورًا رئيسيًا، بالتعاون مع الحكومة، فى استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولي.

وخلال عام ٢٠٢٤، وافق الصندوق على زيادة قيمة البرنامج التمويلى لمصر من ٣ مليارات دولار إلى ٨ مليارات دولار، بالتزامن مع اعتماد المراجعات المؤجلة، بعد تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والنقدية.

وأشادت بعثات الصندوق فى تقاريرها الدورية بالتقدم المحرز فى تطبيق نظام سعر صرف أكثر مرونة، وتشديد السياسة النقدية، وتعزيز دور القطاع الخاص، مع التأكيد على أهمية استمرار الإصلاحات لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي.

معركة التضخم

شهد الاقتصاد المصرى خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ موجة تضخمية دفعت معدل التضخم إلى مستويات تاريخية، نتيجة تداعيات الأزمات العالمية، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وانخفاض قيمة العملة المحلية.

وردًا على ذلك، انتهج البنك المركزى سياسة نقدية متشددة، تضمنت رفع أسعار الفائدة عدة مرات بهدف احتواء التضخم وتقليص السيولة.

ومع بدء تراجع الضغوط التضخمية خلال عامى ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، بدأ البنك المركزى دورة جديدة من خفض أسعار الفائدة، بعد أن أظهرت المؤشرات تحسنًا تدريجيًا فى معدلات التضخم واستقرارًا نسبيًا فى الأسواق.

تخفيف قيود الاستيراد

أدى تحسن توافر النقد الأجنبى إلى إنهاء عدد من الإجراءات الاستثنائية التى كانت مطبقة خلال أزمة العملة.

فقد ألغى البنك المركزى العمل بنظام الاعتمادات المستندية الإلزامية، وعاد إلى نظام مستندات التحصيل، كما منح البنوك مرونة أكبر فى تمويل عدد من الواردات التى كانت تتطلب موافقات مسبقة.

وساعدت هذه الإجراءات على تسهيل حركة التجارة الخارجية وتقليل فترات انتظار الإفراج عن البضائع بالموانئ.

انفراجة فى استخدام البطاقات

شهدت الفترة الأخيرة تخفيفًا تدريجيًا للقيود المفروضة على استخدام بطاقات الائتمان خارج مصر، سواء فى أثناء السفر أو فى عمليات الشراء الإلكترونى من الخارج.

كما رفعت عدة بنوك الحدود القصوى لاستخدام البطاقات، وخفضت رسوم المعاملات الدولية، بعد تحسن توافر النقد الأجنبى داخل الجهاز المصرفي.

احتياطى النقد الأجنبى يسجل مستوى قياسيا

واصل احتياطى النقد الأجنبى تسجيل مستويات قياسية خلال فترة تولى حسن عبد الله، متجاوزًا ٥٥ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٦، وفقًا لبيانات البنك المركزي.

وجاءت هذه الزيادة مدعومة بتدفقات استثمارية كبيرة، وفى مقدمتها صفقة تطوير مشروع رأس الحكمة، إضافة إلى التمويلات الدولية، وعودة تدفقات المحافظ الاستثمارية، وتحسن إيرادات عدد من مصادر النقد الأجنبي.

ويعد الاحتياطى أحد أهم المؤشرات التى يعتمد عليها البنك المركزى فى تعزيز استقرار سوق الصرف، وتلبية احتياجات الدولة من العملات الأجنبية.

تحول صافى الأصول الأجنبية

شهد القطاع المصرفى تحولًا ملحوظًا فى صافى الأصول الأجنبية، بعدما انتقل من تسجيل عجز خلال مطلع عام ٢٠٢٤ إلى تحقيق فائض، نتيجة تحسن تدفقات النقد الأجنبى وارتفاع السيولة الدولارية لدى البنوك.

ويعد هذا المؤشر من أهم أدوات قياس قدرة الجهاز المصرفى على الوفاء بالتزاماته الخارجية، كما يعكس تحسن مركزه المالى مقارنة بالفترة التى سبقت الإصلاحات الاقتصادية.

تحديات لا تزال قائمة

ورغم التحسن الذى شهدته العديد من المؤشرات الاقتصادية، لا تزال السياسة النقدية تواجه تحديات تتعلق بالحفاظ على استقرار الأسعار، واستمرار جذب التدفقات الأجنبية، وإدارة أسعار الفائدة فى ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

كما يظل تحقيق توازن بين دعم النمو الاقتصادى والسيطرة على التضخم أحد أبرز الملفات التى سيواصل البنك المركزى التعامل معها خلال المرحلة المقبلة.

ترقب قرار التجديد

ومع اقتراب انتهاء مدة التكليف الحالية، تتجه أنظار القطاع المصرفى إلى القرار الجمهورى المنتظر بشأن تجديد تكليف حسن عبد الله قائمًا بأعمال محافظ البنك المركزي.

ويأتى ذلك فى وقت يشهد فيه الاقتصاد المصرى استمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وسط متابعة من المؤسسات الدولية للأسواق المصرية، وترقب لقرارات السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة، فى ضوء تطورات معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، وسوق الصرف.

استثمر وأنت تنفق..

«بنك نكست» و«إى إف چى هيرميس» يطلقان بطاقة ائتمانية مبتكرة

أعلن بنك نكست، أحد البنوك الرائدة فى مصر والمتخصص فى تقديم حلول مصرفية شاملة للأفراد والشركات، وإى اف چى هيرميس، بنك الاستثمار الرائد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن إطلاق بطاقة فيزا الائتمانية المشتركة EFG Hermes ONE x Bank NXT، وذلك عقب الحصول على موافقة البنك المركزى المصري.

وصُممت البطاقة الجديدة خصيصًا لعملاء EFG Hermes ONE، لتجمع بين الخبرات المصرفية المتطورة لبنك نكست ومنصة EFG Hermes ONE الرقمية للاستثمار، بما يوفر تجربة مالية متكاملة تربط بين الإنفاق اليومى وتنمية الثروة على المدى الطويل.

وتقوم فكرة البطاقة على تقديم قيمة مضافة واضحة للعملاء من خلال تحويل الإنفاق اليومى إلى تجربة أكثر مكافأة. إذ تتيح لحامليها الحصول على استرداد نقدى على معاملاتهم، يتم إيداعه مباشرة فى محافظهم عبر منصة EFG Hermes ONE، بما يمكّن العملاء من استخدام هذه المكافآت داخل المنصة وإعادة استثمارها، مع إتاحة الفرصة لتنمية محافظهم الاستثمارية بمرور الوقت. كما تقدم بطاقة EFG Hermes ONE x Bank NXT مجموعة من المزايا، تشمل دخولًا مجانيًا إلى مجموعة مختارة من صالات المطارات حول العالم، بالإضافة إلى خطط تقسيط مرنة تمتد لفترات سداد تصل إلى ٦٠ شهرًا.

أعربت إيمان بدر، نائب الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والتسويق والشمول المالى فى بنك نكست، عن سعادتها بالتعاون مع إى اف چى هيرميس لإطلاق بطاقة ائتمانية توفر للعملاء قيمة مضافة على نفقاتهم اليومية، فضلاً عن تقديم مزيد من المرونة والراحة والاختيارات. وتعتبر بطاقة EFG Hermes ONE x Bank NXT أول بطاقة ائتمانية مشتركة فى مصر بين بنك وشركة وساطة فى الأوراق المالية، مما يعكس التزامنا بتقديم حلول مالية مبتكرة تلبى احتياجات العملاء. من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتكاملة لمجموعة إى اف چى القابضة، نواصل تعزيز التكامل لتقديم خدمات مالية متطورة تناسب الاحتياجات المتغيرة للعملاء فى مصر.

ومن جانبه، قال أحمد والي، رئيس قطاع الوساطة فى الأوراق المالية بشركة إى اف چى هيرميس:" يسعدنا تقديم هذا المنتج المبتكر لعملاءEFG Hermes ONE بالشراكة مع بنك نكست. فقد رسخ تطبيق EFG Hermes ONE مكانته على مدار السنوات الماضية كمنصة تداول موثوقة، مدعومة بأكبر منصة للوساطة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكان هدفنا دائمًا تقديم خدمات تساعد عملاءنا على تحقيق أهدافهم المالية، وتلبى احتياجاتهم اليومية. ومن خلال هذه البطاقة، سيتمكن العملاء من الحصول على استرداد نقدى يُضاف مباشرة إلى محافظهم على التطبيق، بما يمنحهم فرصة لمواصلة تنمية استثماراتهم حتى أثناء إنفاقهم."

ويأتى الإطلاق للبطاقة عقب الطرح الأخير لخمسة صناديق استثمار عبر تطبيق EFG Hermes ONE، بما يتيح للمستخدمين الوصول إلى باقة منتقاة من المنتجات الاستثمارية التى يديرها فريق إدارة الأصول الحائز على جوائز مرموقة لدى إى اف چى هيرميس. وتعكس هذه المبادرات مجتمعة استراتيجية EFG Hermes ONE الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الحلول الاستثمارية، وتبسيط تجربة العملاء، وتعزيز مكانة التطبيق كبوابة رقمية متكاملة لبناء وتنمية الثروات..

ستُتاح بطاقة EFG Bank NXT x Hermes ONE الائتمانية لعملاء EFG Hermes ONE المؤهلين. وسيخضع إصدار البطاقة، ومعايير الأهلية، والحدود الائتمانية لحجم المحفظة الاستثمارية لكل عميل، إلى جانب معايير التقييم المعمول بها والشروط والأحكام ذات الصلة.

تقديم خدمات الشهر العقارى داخل فروع «بنك مصر»

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون استراتيجى مع وزارة العدل، يتيح تقديم خدمات الشهر العقارى والتوثيق لعملاء البنك داخل عدد من فروعه، بما يسهم فى تسهيل إجراءات التوثيق المرتبطة بالمعاملات المصرفية وتقديم خدمات أكثر سرعة وكفاءة.

وشهد مراسم توقيع البروتوكول وزير العدل محمود الشريف، والرئيس التنفيذى لبنك مصر هشام عكاشة، ورئيس القطاع القانونى بالبنك خالد عتريس.

ووقع البروتوكول كل من مساعد وزير العدل لقطاعى الشهر العقارى والتوثيق هشام عبدالمجيد، ورئيس قطاع الفروع ببنك مصر محسن درويش.

يأتى البروتوكول فى إطار خطة الدولة ووزارة العدل للتوسع فى منافذ تقديم خدمات الشهر العقارى والتوثيق، من خلال تعزيز التعاون مع القطاع المصرفي، بما يتيح للعملاء إنجاز إجراءات التوثيق المرتبطة بتعاملاتهم البنكية بسهولة ويسر داخل فروع البنك.

وقال وزير العدل، إن البروتوكول يأتى ضمن استراتيجية الدولة لتطوير الخدمات الحكومية وتيسير حصول المواطنين عليها، من خلال التوسع فى منافذ تقديم خدمات الشهر العقارى والتوثيق، وتعزيز التعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة.

أضاف أن التعاون مع بنك مصر، باعتباره أحد أكبر البنوك الوطنية وأكثرها انتشارًا، يمثل نموذجًا للتكامل بين مؤسسات الدولة، ويسهم فى تقديم خدمات التوثيق بصورة أكثر سهولة وسرعة، بما يدعم جهود التحول الرقمى ويرتقى بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد هشام عكاشه، الرئيس التنفيذى لبنك مصر، أن هذه الشراكة الاستراتيجية تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز تكامل الخدمات المقدمة لعملاء البنك، حيث تتيح لهم الاستفادة من خدمات الشهر العقارى والتوثيق داخل عدد من فروع البنك، بما يوفر الوقت والجهد، ويسهم فى تبسيط الإجراءات، ويقدم تجربة خدمية أكثر سهولة ومرونة، وذلك فى إطار دعم جهود الدولة لتطوير منظومة الخدمات.

وأضاف عكاشه أن هذه المبادرة تأتى فى إطار التزام بنك مصر الراسخ بدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو التحول الرقمي، من خلال بناء منظومة خدمية ذكية تختصر الوقت وتقدم حلولًا مبتكرة تلبى الاحتياجات المتغيرة للعملاء. كما أكد أن هذا التعاون يمثل نموذجًا متميزًا للتنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي، ويعكس حرص بنك مصر على توظيف شبكة فروعه الواسعة لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة ترتقى بمستوى رضا العملاء، وتواكب تطلعاتهم واحتياجاتهم المتنامية.

ويحرص بنك مصر دائمًا على إطلاق المبادرات وتقديم الخدمات التى تواكب احتياجات العملاء وتلبى تطلعاتهم، كما يواصل تطوير منظومة خدماته وتعزيز الحلول المبتكرة التى توفر تجربة مصرفية أكثر كفاءة وتميزًا، بما يعزز مكانته كشريك رئيسى فى دعم جهود التنمية المستدامة والتحول الرقمى فى مصر.

..و يقدم خدمات تحويل المرتبات للعاملين بمجموعة «إى فاينانس»

وقع بنك مصر مع مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، بهدف تقديم خدمات تحويل المرتبات للعاملين بالمجموعة، بما يعزز جهود التحول الرقمى ويوفر حلولاً مصرفية متطورة تلبى احتياجات العاملين. وذلك فى إطار حرص بنك مصر على تعزيز شراكاته الاستراتيجية مع كبرى المؤسسات والشركات الرائدة فى السوق المصري،

وقد تم توقيع البروتوكولات بحضور كلٍّ من دكتور تاج الدين الطباخ الرئيس التنفيذى لقطاع الموارد البشرية والشئون الإدارية لمجموعة "إى فاينانس"، أيهاب درة ـ رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر أحمد إسماعيل الرئيس التنفيذى لقطاع مستشارى الدفع والتحصيل الإلكترونى لشركة "إى فاينانس " المهندس حسام الجولى الرئيس التنفيذى لشركة التشغيل المنشات المالية، عادل مبارك العضو المنتدب – شركة إى أسواق، وائل سالم الرئيس التنفيذى للقطاع المالى لشركة "إى فاينانس"، حسن حلمى رئيس قطاع الموارد البشرية بالمجموعة بحضور عدد من قيادات الجانبين.

ويستهدف التعاون تقديم خدمات تحويل المرتبات موظفى مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية والشركات التابعة لها، والتى تشمل شركة إى فاينانس، وشركة إى أسواق، وشركة إى فاينانس للاستثمار، وشركة إى نابل، وشركة إى نوفيت، وشركة خالص، بما يتيح للعاملين الاستفادة من باقة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية التى يقدمها بنك مصر، إلى جانب الحلول الرقمية المتطورة التى تلبى مختلف احتياجاتهم المالية.

ويأتى اختيار مجموعة إى فاينانس لبنك مصر كشريك لتقديم خدمات تحويل المرتبات انطلاقًا من الثقة التى يحظى بها البنك لدى كبرى المؤسسات والشركات، لما يمتلكه من خبرة مصرفية عريقة وسجل حافل فى تقديم حلول مصرفية متطورة وخدمات رقمية متكاملة تلبى احتياجات قطاع الأعمال بكفاءة وجودة عالية.

وأكد أيهاب درة رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، أن بنك مصر يحرص على التوسع فى تقديم حلول مصرفية متكاملة ومبتكرة لكبرى المؤسسات، بما يسهم فى دعم خطط الدولة نحو التحول الرقمى وتعزيز الشمول المالي، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يأتى فى إطار استراتيجية بنك مصر الهادفة إلى تطوير خدماته وتعزيز ريادته فى السوق المصرفي، من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة تلبى احتياجات العملاء، والمشاركة الفاعلة فى المبادرات والمشروعات التى تدعم خطط التنمية، بما يعكس التزام البنك المستمر بالمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي، وذلك اتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأعرب الدكتور تاج الدين الطباخ، الرئيس التنفيذى لقطاع الموارد البشرية والشئون الإدارية بمجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، عن اعتزازه بالتعاون الاستراتيجى مع بنك مصر، مؤكدًا أن هذه الشراكة تمثل خطوة جوهرية تعكس حرص المجموعة الدائم على تقديم أفضل المزايا والخدمات المالية المتكاملة للعاملين بها وبشركاتها التابعة.

وأضاف د. تاج الدين، أن اختيارنا لبنك مصر جاء ركيزةً على مكانته الرائدة وخبراته المصرفية العريقة، فضلاً عن حزمة خدماته الرقمية المتطورة التى تتواكب تماماً مع رؤية المجموعة فى تعزيز التحول الرقمى والارتقاء بتجربة الموظفين، مشيراً إلى تطلع المجموعة المستمر لترسيخ مثل هذه الشراكات الوطنية الاستراتيجية وتوسيع آفاق التعاون فى المستقبل.

ويأتى هذا التعاون امتدادًا لدور بنك مصر الريادى فى تقديم حلول مصرفية مبتكرة لكبرى الشركات والمؤسسات، انطلاقًا من إيمانه بأهمية بناء شراكات استراتيجية تسهم فى دعم الاقتصاد الوطنى وتعزيز جهود التحول الرقمى والشمول المالي، بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

أكبر مدينة ذكية وأيقونة الجمهورية الجديدة..

العاصمة الإدارية.. 10 سنوات صنعت ملحمة العمران المصرى

كتب - أدهم عبدالفتاح:

آكد مسؤولون وخبراء التخطيط العمرانى أن العاصمة الإدارية الجديدة تمثل أحد أكبر المشروعات القومية فى تاريخ مصر الحديث، بعدما نجحت خلال عشر سنوات فقط فى التحول من صحراء إلى مدينة ذكية ومستدامة، تعكس رؤية الدولة لتوسيع الرقعة العمرانية، وتؤسس لنموذج عمرانى قادر على المنافسة إقليميًا وعالميًا.

وأكد الدكتور وليد عباس، نائب وزير الإسكان للمجتمعات العمرانية، أن العاصمة الإدارية لم تكن مجرد مشروع لإنشاء مبانٍ أو طرق، وإنما تجسيد لرؤية الدولة فى بناء الإنسان المصري، من خلال توفير بيئة عمرانية متطورة، وفرص عمل، وخدمات تعليمية وصحية متكاملة، ونمط حياة أكثر جودة.

وأوضح أن العاصمة أصبحت مدرسة لتطبيق مفاهيم المدن الذكية والتحول الرقمي، وانتقلت خبراتها إلى عدد من المدن الجديدة، مشيرًا إلى أن وزارة الإسكان مستمرة فى تقديم المزيد من التيسيرات للمطورين العقاريين، بهدف تعزيز الاستثمار ودعم القطاع العقاري.

وأكد اللواء أحمد فهمي، مدير عام شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، أن المدينة حققت منذ البداية أهدافها الرئيسية بأن تكون مدينة خضراء ومستدامة وذكية، موضحًا أن المخطط العمرانى خصص 15 مترًا مربعًا من المساحات الخضراء لكل مواطن، إلى جانب الاعتماد على الطاقة النظيفة، وإعادة استخدام المياه، والبنية التكنولوجية المتطورة التى توفر خدمات ذكية متكاملة.

وأشار إلى أن شركة العاصمة نجحت فى جذب نحو 550 مطورًا عقاريًا للاستثمار فى المدينة، رغم التحديات العالمية التى فرضتها جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية، بفضل حزمة من التيسيرات والدعم للمستثمرين.

وأكد الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالى والبحث العلمى السابق، أن تحالف «5 بلس» أثبت قدرة الخبرات المصرية على تخطيط وتنفيذ وتشغيل مدينة عالمية، لافتًا إلى أن العاصمة الإدارية تمثل عاصمة الجمهورية الجديدة، وتعكس رؤية تنموية تعتمد على الاستدامة والابتكار، وتسهم فى مضاعفة الرقعة المعمورة فى مصر.

وأوضح أن العاصمة ليست مجرد مدينة جديدة، بل جزء من استراتيجية قومية لإعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، وتحقيق تنمية عمرانية متوازنة فى مختلف أنحاء الجمهورية.

وأوضح الدكتور ياسر منصور، أحد مخططى العاصمة وعضو فريق «5 بلس»، أن تصميم المدينة اعتمد على تخطيط مرن يستوعب احتياجات المستقبل، مشيرًا إلى أن فكرة «النهر الأخضر» جاءت لتوفير متنفس طبيعى يمتد لنحو 35 كيلومترًا، ويربط جميع الأحياء السكنية، بما يحقق أعلى معايير جودة الحياة والاستدامة.

وأكد أن كل مواطن داخل العاصمة يتمتع بنحو 15 مترًا مربعًا من المساحات الخضراء، وفقًا للمعايير الدولية، مع تصميم الأحياء بما يسمح بسهولة الحركة والربط بين مختلف المناطق.

وأشار الدكتور أكرم فاروق، الشريك المؤسس لتحالف UDC +5 ورئيس مجلس إدارة لاند كونسلت، إلى أن التخطيط العمرانى للعاصمة استهدف إنشاء أحياء سكنية ذات هوية بصرية مميزة، تتخللها واحات ترفيهية ومساحات خضراء واسعة، بما يعزز جودة الحياة ويمنح المدينة طابعًا معماريًا متفردًا.

وأكد الدكتور تامر الخرزاتي، الشريك المؤسس لتحالف UDC 5 ورئيس مجلس إدارة أوكوبلان، أن العاصمة الإدارية أسهمت فى خلق آلاف فرص العمل، وتحفيز الصناعات والاستثمارات، وإحداث طفرة فى قطاع التطوير العقاري، مشيرًا إلى أن تصميم الأحياء اعتمد على فلسفة عمرانية حديثة تجمع بين المساحات المفتوحة، والتنوع المعماري، والرؤية البصرية المتكاملة، بما يرسخ مكانة العاصمة كنموذج للمدن الذكية الحديثة.

وأكد مطورون وخبراء عقاريون أن العاصمة الإدارية الجديدة تمتلك جميع المقومات التى تؤهلها للتحول إلى مركز عالمى للأعمال والاستثمار والابتكار خلال السنوات المقبلة.

واضاف المطورين أن العاصمة مستندة على بنية تحتية ذكية، وموقع استراتيجي، ورؤية تنموية متكاملة، إلى جانب الدعم الحكومى المستمر وجاذبيتها المتزايدة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأوضحوا أن المرحلة المقبلة تمثل نقطة تحول فى مسيرة العاصمة، عنوانها التشغيل الكامل، وزيادة معدلات الإشغال، وجذب الاستثمارات، وتسويق التجربة المصرية.

وأكد المهندس محمد البستانى إلى أن تجربة المدن الجديدة فى مصر بدأت منذ إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عام 1979، وتطورت عبر أجيال متعددة حتى وصلت إلى المدن الذكية والمستدامة، وفى مقدمتها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة.

وأوضح أن الاستقرار السياسى يعد العامل الأهم فى جذب المستثمرين، مؤكدا أن مصر تمتلك مقومات قوية لجذب الاستثمارات العقارية، مدعومة بالمشروعات القومية الكبرى والفرص الواعدة فى المدن الساحلية والسياحة.

وأكد المهندس محمد الأحول أن العاصمة الإدارية تمثل فرصة استثمارية استثنائية للمطورين خلال السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن القطاعين الطبى والإدارى يعدان الأكثر جذبًا للاستثمارات، يليهما القطاعان التجارى والخدمي، خاصة مع ارتفاع نسب الإشغال واستكمال تشغيل الحى الحكومي.

وأكد المهندس محمد طلعت ان مشروع العاصمة الجديدة المشروع القومى الأكبر فى تاريخ مصر الحديث، مشيراً إلى مشاركته فى تصميم أكثر من 100 مشروع داخل العاصمة الإدارية منذ عام 2016.

وأضاف أن العاصمة الإدارية تقدم نموذجًا عمرانيًا متكاملا يراعى أحدث معايير التصميم والاستدامة والهوية المصرية، ويجمع بين التكنولوجيا الحديثة والطابع الحضاري، بما يجعلها تجربة قابلة للتصدير والاستفادة منها إقليميًا ودوليًا.

ووصف الدكتور باسم الشربينى العاصمة الإدارية بأنها أكبر مشروع قومى فى تاريخ مصر الحديث، مشيرا إلى مشاركة أكثر من 400 مطور عقارى فى تنفيذها خلال السنوات العشر الماضية، بدعم مباشر من القيادة السياسية.

وأوضح أن التحدى الأكبر خلال المرحلة المقبلة يتمثل فى الترويج العالمى للعاصمة وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الدولية، خاصة مع اكتمال المرحلة الأولى التى تمتد على نحو 40 ألف فدان من إجمالى 220 ألف فدان.

وأكد المهندس حسام عبدالغنى أن نجاح المدن الجديدة يقاس عادة خلال فترة تتراوح بين 10 و15 عامًا، إلا أن العاصمة الإدارية حققت معدلات إنجاز غير مسبوقة خلال عقد واحد، لافتًا إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على تصدير العقار المصرى وتسويق العاصمة عالميًا باعتبارها بوابة الجمهورية

قرض مشترك بقيادة CIB..

«الأهلى صبور» تحصل على 4.4 مليار جنيه لتمويل Summer بالساحل الشمالى

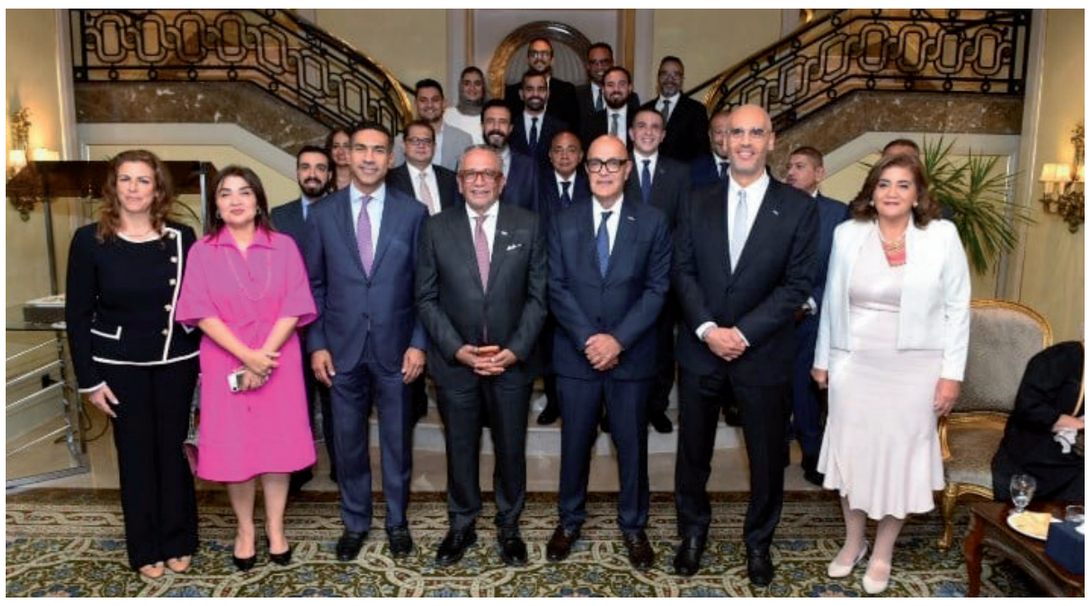

أعلنت شركة الأهلي، صبور توقيع اتفاقية تمويل مشترك طويل الأجل بالشراكة مع البنك التجارى الدولى مصر (CIB) وبنك قناة السويس بقيمة ٤،٤ مليار جنيه لتمويل وتطوير مشروع Summer بالساحل الشمالي، والمقام بمنطقة شرق سيدى حنيش رأس الحكمة.

وبموجب الاتفاقية، تولى البنك التجارى الدولى دور المرتب العام الرئيسى الأول، ومسوق التمويل، ووكيل التمويل، وبنك الحساب، فيما تولى بنك قناة السويس دور المرتب العام الرئيسى الأول، ومسوق التمويل، ووكيل الضمان، وبنك الحساب الوسيط، بينما قام مكتب سرى الدين وشركاه للاستشارات القانونية بدور المستشار القانونى للمقرضين.

ويبلغ أجل التمويل نحو ست سنوات، بما يعكس قدرة القطاع المصرفى المصرى على هيكلة حلول تمويلية تدعم المشروعات العقارية الكبرى وتواكب خطط التنمية العمرانية فى مصر.

قال المهندس أحمد صبور، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الأهلى صبور للتطوير العقاري: تعكس هذه الاتفاقية التمويلية متانة علاقاتنا مع القطاع المصرفى المصري، الذى يعد شريكًا رئيسيًا فى دعم خططنا التوسعية وتنفيذ مشروعاتنا الطموحة.

ويؤكد هذا التمويل ثقة المؤسسات المالية فى شركة الأهلى صبور وسجلها الممتد فى الوفاء بالتزاماتها، كما يعزز قدرتنا على تسريع وتيرة تنفيذ مشروع Summer وتقديم مجتمع ساحلى متكامل يوفر قيمة حقيقية لعملائنا، ويواكب رؤية الدولة للتوسع العمرانى والتنمية المستدامة.

وقال عمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى بالبنك التجارى الدولى إن البنك بدوره كشريك مصرفى استراتيجى يحرص على تقديم حلول مالية وتمويلية مصممة خصيصًا لدعم قطاع التطوير العقاري، بما يواكب احتياجات السوق ويسهم فى خطط التوسع والنمو.

ويواصل البنك، وفق ما قاله الجنايني، توجيه خبراتهم وقدراتهم التمويلية نحو المشروعات التى تسهم فى تحفيز النشاط الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعزيز القيمة المضافة لمختلف القطاعات.

ويلتزم البنك بمواصلة تطوير حلول مصرفية متخصصة تواكب تطورات السوق، وتدعم رؤية البنك فى أن يكون الشريك المالى للمؤسسات الرائدة والمشروعات الاستراتيجية فى مصر.

وقال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، إن مشاركة البنك فى ترتيب هذا التمويل المشترك تأتى فى إطار استراتيجية البنك التى تستهدف التوسع فى أنشطة التمويل المشترك والتمويل الهيكلي، وتعزيز دور البنك كشريك رئيسى فى تمويل المشروعات الكبرى ذات الأثر الاقتصادى والتنموي.

وأضاف أن البنك يولى قطاع التطوير العقارى اهتمامًا خاصًا لما يمثله من محرك رئيسى للنمو الاقتصادي، ودوره فى دعم التنمية العمرانية، وخلق فرص العمل، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة والتوسع العمراني، لا سيما فى المناطق الاستثمارية والسياحية الواعدة.

وأوضح أن هذه الصفقة تأتى امتدادًا للعلاقة الاستراتيجية بين بنك قناة السويس وشركة الأهلى للتنمية العقارية، حيث سبق للبنك توفير التمويل المعبرى للمرحلة الأولى من مشروع Summer، بما يعكس ثقته فى الشركة وجودة المشروع.

وأشار المغربى إلى أن هذه الصفقة تعكس النجاح المتواصل لبنك قناة السويس فى ترسيخ مكانته كأحد البنوك الرائدة فى مجال التمويلات المشتركة والتمويل الهيكلي، وتؤكد سجله الحافل وخبراته المتراكمة فى هيكلة وترتيب وإدارة العمليات التمويلية المعقدة وفقًا لأفضل الممارسات المصرفية، بما يعزز دوره كشريك تمويلى موثوق فى تنفيذ المشروعات الاستراتيجية الكبرى ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويأتى هذا التمويل امتدادًا لمسيرة الأهلى صبور للتطوير العقارى فى تنفيذ مشروعات نوعية ترتكز على اختيار المواقع الاستراتيجية ذات القيمة الاستثمارية طويلة الأجل، مع تبنى رؤية استباقية تقوم على التواجد فى الوجهات العمرانية الواعدة منذ مراحلها الأولى، بما جعل الشركة من أوائل المطورين فى عدد من أبرز مناطق النمو العمرانى فى مصر.

ومع محفظة تضم أكثر من ٦٥ مشروعًا تمتد على مساحة ٤،٣٨١ فدانًا، وخبرة تتجاوز ثلاثة عقود، تواصل الأهلى صبور تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة تضع جودة الحياة والاستدامة فى صميم رؤيتها، بما يعزز مكانتها كشريك رئيسى فى دعم مسيرة التنمية العمرانية فى مصر والمنطقة.

«AIG» تعزز فريقها التنفيذى بتعيين «كريم عابدين» رئيسًا للقطاع التجارى

أعلنت شركة AIG – Aliaa investments global عن تعيين كريم عابدين فى منصب رئيس القطاع التجاري، فى خطوة تعكس توجه الشركة لتعزيز كوادرها التنفيذية واستقطاب الخبرات القيادية، استعدادًا لمرحلة جديدة من النمو والتوسع فى السوق العقارى المصرى.

وأكد عز الدين كمال، رئيس مجلس إدارة شركة AIG ، أن استقطاب الكفاءات والخبرات يمثل أحد الركائز الأساسية فى استراتيجية الشركة، انطلاقًا من إيمانها بأن نجاح المؤسسات لا يرتبط فقط بحجم استثماراتها، وإنما بامتلاك كوادر قادرة على تحويل الرؤية إلى إنجازات على أرض الواقع.

وأوضح أن انضمام كريم عابدين، إلى الشركة يأتى فى توقيت مهم، تزامنًا مع دخول شركة AIG مرحلة توسعية تستهدف تعزيز وجودها فى السوق المصري، مشيرًا إلى أن عابدين يمتلك خبرة مهنية تتجاوز ١٥ عامًا فى القطاع العقاري، نجح خلالها فى قيادة العديد من الملفات التجارية وتحقيق نتائج متميزة، بما يجعله إضافة قوية لفريق العمل خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن الشركة تدرس حاليًا التوسع بإطلاق مشروعات جديدة فى العاصمة الجديدة، التى أصبحت واحدة من أهم الوجهات الاستثمارية فى المنطقة بفضل ما تمتلكه من بنية تحتية متطورة ومناطق أعمال وخدمات متكاملة، مؤكدًا أن الشركة تسلمت أرض مشروع AI TOWER، وتستعد لبدء التنفيذ الفعلى خلال الفترة القريبة المقبلة، بعد الانتهاء من إجراءات التعاقد مع إحدى كبرى شركات المقاولات المتخصصة فى تنفيذ الأبراج متعددة الاستخدامات، على أن يتم تسليم المشروع خلال أربع سنوات وفق الجدول الزمنى المستهدف.

وأعرب كريم عابدين، رئيس القطاع التجارى بشركة AIG عن اعتزازه بالانضمام إلى الشركة، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة ستشهد العمل على بناء منظومة تجارية متكاملة لا تقتصر على تحقيق المستهدفات البيعية، وإنما ترتكز على تطوير تجربة العميل وتعزيز كفاءة الأداء داخل مختلف الإدارات التجارية.

وأوضح أن القطاع التجارى بالشركة يضم إدارات المبيعات والتسويق وخدمة العملاء وعمليات المبيعات، إلى جانب استحداث إدارة متخصصة للعلاقات مع شركات التسويق العقارى Broker Relationship، بما يعزز الشراكة مع شركات التسويق باعتبارها أحد المحركات الرئيسية لنمو المبيعات فى السوق العقاري.

«مزايا» تستعد لإطلاق مشروع جديد بالعبور خلال النصف الثانى من 2026

كشف المهندس محمد علام – رئيس مجلس إدارة شركة مزايا للتطوير العقاري، عن استعداد الشركة لإطلاق مشروع جديد خلال الفترة المقبلة ، تزامنا مع افتتاح مقرها الرئيسى الجديد.

وقال علام فى تصريحات صحفية إن المشروع الجديد يختلف بصورة جوهرية عن المشروعات السابقة التى قدمتها الشركة، سواء من حيث الفكرة أو طبيعة المنتج العقارى أو القيمة المضافة التى سيقدمها للسوق، بالإضافة إلى موقع المشروع بمدينة العبور فى واحدة من أفضل المناطق بهذه المدينة الواعدة المليئة بالفرص، مؤكدا أن مزايا تستهدف من خلاله تعزيز مكانتها بين كبرى شركات التطوير العقارى فى مصر.

وأضاف علام أن مزايا نجحت خلال السنوات الأخيرة فى بناء ثقة قوية مع عملائها بفضل التزامها بالتنفيذ وفق الجداول الزمنية المستهدفة، وهو ما يمثل الركيزة الأساسية التى تعتمد عليها الشركة فى توسعاتها الجديدة مؤكدا أن المشروع الجديد سيكون بداية لمرحلة مختلفة فى مسيرة الشركة، تحمل رؤية أكثر طموحا وتواكب المتغيرات الحالية والمستقبلية للسوق العقارى المصري.

اما بالنسبة لرؤيته للسوق العقارى المصرى وتوقعت الأداء خلال النصف الثانى من العام الجارى أكد علام أن السوق العقارى المصرى ما زال يمتلك فرص نمو قوية رغم التحديات الاقتصادية التى شهدتها الأسواق خلال الفترة الماضية، مشيرا إلى أن العقار يظل أحد أهم الأوعية الاستثمارية الآمنة والقادرة على الحفاظ على القيمة وتنميتها على المدى الطويل.

وأوضح أن النصف الثانى من عام ٢٠٢٦ مرشح لأن يشهد حالة من النشاط الملحوظ داخل السوق العقاري، مدعوما بتحسن معدلات الاستقرار الاقتصادى وعودة شريحة كبيرة من العملاء لاتخاذ قرارات الشراء المؤجلة، إلى جانب استمرار الطلب الحقيقى على المنتجات العقارية المتميزة.

«كاونسل ماسترز» ترعى سباق Race the Coast 10K بالعلمين الجديدة

شاركت كاونسل ماسترز كشريك استراتيجي فى رعاية سباق Cairo Race the Coast" Runners ١٠K"، الذى استضافه نورث سكوير مول بمدينة العلمين الجديدة، بحضور الدكتور جوهر نبيل وزير الشباب والرياضة، والمهندس محمد خلف الله رئيس جهاز مدينة العلمين الجديدة.

وشهد السباق مشاركة ٨٠٠ متسابق، من بينهم ٣٠ متسابقًا من جنسيات مختلفة، فى فعالية رياضية تعكس المكانة المتنامية لمدينة العلمين الجديدة كوجهة لاستضافة الأحداث الرياضية والسياحية الكبرى، بما يتماشى مع رؤية الدولة فى تحويل المدينة إلى مركز للفعاليات الدولية على مدار العام.

وتأتى رعاية شركة كاونسل ماسترز لهذا الحدث امتدادًا لاستراتيجيتها الهادفة إلى دعم الفعاليات التى تعزز الصحة العامة، وترسخ ثقافة ممارسة الرياضة، إلى جانب الإسهام فى تنشيط الحركة السياحية والاقتصادية بالمناطق العمرانية الجديدة.

واستضاف نورث سكوير مول فعاليات السباق، والذى تتولى شركة كاونسل ماسترز إدارته وتشغيله، ليواصل دوره كوجهة متكاملة تحتضن الفعاليات الرياضية والمجتمعية والترفيهية، بما يعزز من تجربة الزوار ويدعم مكانة مدينة العلمين الجديدة كإحدى أبرز المدن الحديثة فى مصر.

وشهدت الفعالية حضور عدد من القيادات التنفيذية، والشخصيات العامة، وممثلى الجهات المنظمة والرعاة، وسط أجواء اتسمت بالحماس والمنافسة، قبل أن تُختتم بتكريم الفائزين فى مختلف الفئات، فى احتفالية عكست نجاح الحدث والتنظيم المتميز.

يعزز الثقة فى الخدمات الحكومية..

مد إعفاء هواتف المصريين بالخارج يضبط سوق المحمول

كتبت: سهر سامح

فى خطوة تعكس توجه الدولة نحو تحقيق توازن بين ضبط سوق الهواتف المحمولة وتيسير الخدمات للمصريين بالخارج، أعلنت الحكومة مد فترة الإعفاء الممنوحة للهواتف المحمولة الشخصية للمصريين المقيمين بالخارج من ٩٠ يومًا إلى ١٢٠ يومًا، اعتبارًا من الأول من أبريل ٢٠٢٦، وذلك فى إطار حزمة من الإجراءات التى تستهدف تعزيز التحول الرقمي، وتطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج، مع الحفاظ على أهداف منظومة حوكمة الهواتف المحمولة.

ويأتى القرار فى توقيت يحمل دلالات اقتصادية مهمة، إذ يرتبط بجهود الدولة لتعزيز العلاقة مع المصريين بالخارج الذين يمثلون أحد أهم مصادر النقد الأجنبى للاقتصاد المصري، فى وقت تواصل فيه الحكومة تنفيذ برنامج واسع للتحول الرقمي، وتوطين صناعة الهواتف المحمولة، والحد من الممارسات غير الرسمية فى سوق الأجهزة الذكية.

وتشير بيانات البنك المركزى المصرى إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج سجلت أكثر من ٣٢ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، لتظل أحد أكبر مصادر العملة الأجنبية إلى جانب الصادرات والسياحة وإيرادات قناة السويس، وهو ما يفسر اهتمام الحكومة بتقديم مزيد من التيسيرات لهذه الشريحة المهمة من المواطنين.

القرار لا يمثل تراجعًا عن منظومة حوكمة الهواتف المحمولة التى بدأ تطبيقها بهدف مكافحة التهريب وتنظيم دخول الأجهزة إلى السوق المحلية، وإنما يعد تطويرًا للإجراءات التنفيذية بما يمنح المصريين بالخارج فترة أطول لاستخدام هواتفهم الشخصية أثناء زياراتهم لمصر دون أعباء إضافية.

وأكدت الحكومة أن مد فترة الإعفاء جاء استجابة للملاحظات الواردة من المصريين بالخارج، وفى إطار التنسيق بين وزارة الخارجية والهجرة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يسهم فى تحسين تجربة المواطنين وتعزيز استفادتهم من الخدمات الرقمية الحكومية.

وخلال الاجتماع الذى ضم الدكتور بدر عبد العاطى وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، والمهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، شدد الجانبان على أهمية استمرار تطوير الخدمات الرقمية المقدمة للمصريين بالخارج، والتوسع فى رقمنة الخدمات القنصلية، وربطها بمنصة «مصر الرقمية»، بما يختصر الوقت ويخفض تكلفة الحصول على الخدمات الحكومية.

اقتصاديًا، يأتى القرار فى ظل سوق اتصالات يعد من أكبر الأسواق فى المنطقة، إذ تشير بيانات الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات إلى أن عدد اشتراكات الهاتف المحمول فى مصر تجاوز ١١٠ ملايين اشتراك، بينما يواصل سوق الهواتف الذكية تحقيق معدلات نمو مدعومة بارتفاع الاعتماد على الخدمات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والمدفوعات الإلكترونية.

ويرى محللون أن استقرار السياسات المنظمة لسوق الهواتف يعد عنصرًا مهمًا لجذب مزيد من الاستثمارات فى قطاع التكنولوجيا، خاصة مع اتجاه الدولة إلى توطين صناعة الهواتف المحمولة، حيث شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة دخول عدد من الشركات العالمية إلى مجال التصنيع المحلي، من بينها سامسونج، وأوبو، وفيفو، وشاومي، وريلمي، ونوكيا، بما يسهم فى تقليل الواردات وخلق فرص عمل جديدة وزيادة القيمة المضافة للصناعة المحلية.

ويحمل قرار مد الإعفاء رسالة واضحة للمصريين بالخارج، مفادها أن الدولة تستهدف تسهيل حصولهم على الخدمات الرقمية دون الإخلال بقواعد تنظيم السوق.

فبدلاً من التركيز على تحصيل الرسوم فقط، يضع القرار أولوية لتحسين تجربة المستخدم، ومنحه فترة كافية لإنهاء زيارته أو إتمام معاملاته داخل البلاد باستخدام هاتفه الشخصى بصورة طبيعية، وهو ما ينعكس على استخدام التطبيقات الحكومية والخدمات البنكية الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمي.

ويؤكد خبراء الاتصالات أن هذه المرونة تسهم فى تقليل الشكاوى المرتبطة بتفعيل الهواتف، كما تخفف من الأعباء الإجرائية على المستخدمين، دون أن تؤثر على أهداف الدولة فى مكافحة التهرب أو تنظيم استيراد الأجهزة.

ولا يمكن فصل القرار عن استراتيجية «مصر الرقمية»، التى تستهدف رقمنة مئات الخدمات الحكومية، وتوسيع الاعتماد على الهوية الرقمية، والخدمات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والمدفوعات غير النقدية.

فكلما زادت سهولة استخدام الهواتف المحمولة بالنسبة للمصريين بالخارج، ارتفعت معدلات استخدام الخدمات الحكومية الرقمية، وهو ما يدعم أهداف الدولة فى تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

كما أعلنت وزارة الاتصالات استمرار التعاون مع وزارة الخارجية فى تطوير الخدمات القنصلية الرقمية، وإتاحة استخراج عدد من المستندات إلكترونيًا، والتوسع فى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يعزز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين داخل مصر وخارجها.

ويرى متخصصون أن القرار ستكون له عدة انعكاسات إيجابية على الاقتصاد، أبرزها:

- ❖ تعزيز ثقة المصريين بالخارج فى الخدمات الحكومية.
- ❖ دعم انتشار الخدمات الرقمية الحكومية.
- ❖ استقرار سوق الهواتف المحمولة.
- ❖ تقليل المنازعات المتعلقة بتسجيل الأجهزة.
- ❖ دعم بيئة الاستثمار فى قطاع الاتصالات.
- ❖ الحفاظ على أهداف الدولة فى تنظيم السوق ومكافحة التهريب.

كما يمنح القرار الشركات العاملة فى قطاع الاتصالات رؤية أكثر وضوحًا بشأن آليات التعامل مع الأجهزة القادمة من الخارج، بما يعزز استقرار السوق ويحد من حالة عدم اليقين التى صاحبت بداية تطبيق منظومة الحوكمة.

ويتزامن القرار مع استمرار الحكومة فى تنفيذ خطة لتوطين صناعة الهواتف المحمولة، وهى الخطة التى نجحت فى جذب استثمارات من شركات عالمية لإنشاء خطوط إنتاج داخل مصر، بما يدعم زيادة نسبة المكون المحلي، وخفض فاتورة الاستيراد، وتعزيز الصادرات التكنولوجية.

ويؤكد خبراء الصناعة أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب وجود سوق منظم وواضح القواعد، وهو ما تسعى إليه الدولة من خلال الموازنة بين تنظيم دخول الأجهزة المستوردة، وتقديم تسهيلات للمستخدم النهائي، خاصة المصريين المقيمين بالخارج.

ويرى مراقبون أن قرار مد فترة الإعفاء إلى ١٢٠ يومًا يمثل أكثر من مجرد تعديل إداري، إذ يعكس توجهًا حكوميًا نحو بناء منظومة رقمية أكثر مرونة، قادرة على تحقيق أهداف متعددة فى وقت واحد، تشمل دعم الاقتصاد الرقمي، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الثقة بين الدولة والمصريين بالخارج، مع الحفاظ على الانضباط داخل سوق الهواتف المحمولة.

6 آلاف متدرب فى 17 محافظة..

شراكة بين «فورتينيت» و«القومى للاتصالات» لبناء الكفاءات الرقمية فى الأمن السيبرانى

كتب: أسامة محمد

لم يعد الأمن السيبرانى مجرد قطاع تقنى يقتصر على حماية الشبكات والبيانات، بل أصبح أحد أهم عناصر التنافسية الاقتصادية للدول، فى ظل تصاعد الهجمات الإلكترونية، وتسارع التحول الرقمي، والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعى والخدمات الرقمية.

ومن هذا المنطلق، تكتسب الشراكة بين شركة فورتينيت (Fortinet) والمعهد القومى للاتصالات (NTI) أهمية تتجاوز الجانب التدريبي، لتصبح استثمارًا مباشرًا فى بناء رأس المال البشرى الرقمي، وهو أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية مصر للتحول الرقمي.

وأعلنت فورتينيت مشاركتها كشريك تكنولوجى فى النسخة الثالثة من Cybersecurity Superhero Academy ٢٠٢٦، المبادرة الوطنية التى ينظمها المعهد القومى للاتصالات تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مستهدفة تدريب أكثر من ٦ آلاف طالب وطالبة من الأطفال والنشء وطلاب الجامعات والخريجين فى ١٧ محافظة خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٦، وهو ما يعادل إجمالى عدد المستفيدين الذين جرى تدريبهم خلال النسختين السابقتين مجتمعتين، فى مؤشر يعكس التوسع الكبير الذى يشهده البرنامج.

يرى خبراء الاقتصاد الرقمى أن بناء الكفاءات البشرية فى مجال الأمن السيبرانى أصبح من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة مع توسع الشركات العالمية فى إنشاء مراكز البيانات، ومراكز التعهيد، ومراكز تطوير البرمجيات.

وتسعى مصر خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز موقعها كمركز إقليمى لخدمات التعهيد وتصدير الخدمات الرقمية، وهى صناعة تعتمد بشكل رئيسى على توافر كوادر مؤهلة فى مجالات الأمن السيبرانى، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية.

وتشير تقديرات وزارة الاتصالات إلى أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد من أسرع القطاعات نموًا فى الاقتصاد المصري، كما أصبح أحد أكبر القطاعات المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالي، مدفوعًا بالاستثمارات الحكومية والخاصة فى البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات البشرية.

وتأتى المبادرة فى وقت يشهد فيه العالم نقصًا متزايدًا فى الكفاءات المتخصصة بالأمن السيبرانى، وهو ما دفع الحكومات والشركات العالمية إلى زيادة الإنفاق على التدريب والتأهيل.

وفى هذا السياق، قال خالد فوزي، المدير الإقليمى لشركة فورتينيت فى مصر وليبيا والسودان، إن نشر الوعى بالأمن السيبرانى يجب أن يبدأ فى سن ميكرة، مشيرًا إلى أن الشركة تفخر بالمساهمة فى المبادرة من خلال توفير محتوى تعليمى متخصص يساعد المشاركين على اكتساب المعرفة الأساسية بالأمن السيبراني، وتبنى ممارسات رقمية آمنة ومسؤولة، بما يسهم فى إعداد جيل جديد من المتخصصين والمبتكرين فى هذا المجال.

وأضاف أن مشاركة فورتينيت تأتى فى إطار التزامها العالمى بالمساهمة فى سد فجوة المهارات السيبرانية، وتعزيز المرونة الرقمية، ودعم برامج التعليم والتدريب المتخصصة.

ويتميز البرنامج هذا العام باتساع نطاقه الجغرافي، حيث تُنفذ البرامج التدريبية فى ١٧ محافظة من خلال فروع المعهد القومى للاتصالات ومراكز «إبداع مصر الرقمية – كريتيفا»، بما يضمن وصول التدريب إلى شرائح أوسع من الأطفال والنشء وطلاب الجامعات والخريجين، وعدم اقتصاره على المحافظات الكبرى.

ويعتمد البرنامج على نموذج تدريبى يجمع بين المحاضرات وورش العمل والتدريبات العملية والمشروعات الجماعية، مع التركيز على مفاهيم حماية البيانات والخصوصية، والاستخدام الآمن للإنترنت، والتعرف على التهديدات السيبرانية، إلى جانب التوعية بالذكاء الاصطناعى والتقنيات الناشئة.

اقتصاديًا، تعكس المبادرة نموذجًا متقدمًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ يجرى تنفيذها بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمعهد القومى للاتصالات، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، والمركز الوطنى للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات (EG-CERT)، إلى جانب شركات التكنولوجيا العالمية، وفى مقدمتها فورتينيت.

ويرى متخصصون أن هذا النموذج يسهم فى تقليل الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم، من خلال إشراك الشركات العالمية فى إعداد المحتوى التدريبى وفقًا للمعايير الدولية، وهو ما يزيد من جاهزية الكوادر المصرية للمنافسة فى الأسواق الإقليمية والعالمية.

لم تعد قرارات الاستثمار فى مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والخدمات المالية الرقمية، تعتمد فقط على البنية التحتية، بل أصبحت ترتبط أيضًا بمدى توافر الكفاءات القادرة على حماية تلك المنظومات.

ومن ثم، فإن زيادة أعداد المتخصصين فى الأمن السيبرانى ترفع من جاذبية السوق المصرية أمام الشركات العالمية، وتدعم خطط الدولة للتوسع فى التعهيد، وتصدير الخدمات الرقمية، وجذب الاستثمارات فى مجالات التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية.

وتعد فورتينيت واحدة من أكبر شركات الأمن السيبرانى عالميًا، إذ تقدم أكثر من ٥٠ منتجًا متخصصًا فى حماية المؤسسات، بينما يعتمد على حلولها أكثر من ٥٠٠ ألف عميل حول العالم، كما يمتلك معهد Fortinet Training Institute أحد أكبر برامج التدريب المتخصصة فى الأمن السيبراني، فى حين تعمل مختبرات FortiGuard Labs على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعى والتعلم الآلى لرصد التهديدات الإلكترونية وتوفير معلومات استخباراتية متقدمة لعملائها.

ويرى محللون أن النسخة الثالثة من Cybersecurity Superhero Academy تمثل مرحلة جديدة فى استراتيجية مصر لبناء اقتصاد رقمى أكثر قدرة على المنافسة، إذ لا يقتصر أثرها على تدريب أكثر من ٦ آلاف مشارك، بل يمتد إلى إعداد قاعدة أوسع من الكفاءات الوطنية القادرة على حماية البنية الرقمية للدولة، ودعم خطط جذب الاستثمارات التكنولوجية، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمى للخدمات الرقمية والأمن السيبراني.

لتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمى للخدمات التكنولوجية..

«التعهيد والهواتف ومراكز البيانات».. مثلث يرسم خريطة الاتصالات

كتب- أسامة محمد:

تواصل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنفيذ استراتيجية تستهدف تحويل القطاع إلى أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادى وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات، مع التركيز على التوسع فى صناعة التعهيد، وتوطين صناعة الهواتف المحمولة، وتطوير البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى للخدمات التكنولوجية.

وأكد المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن الوزارة تستهدف رفع صادرات خدمات التعهيد إلى ٦ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٥,٢ مليار دولار فى ٢٠٢٥، مدعومة بخطط لجذب شركات عالمية جديدة والتوسع فى المناطق التكنولوجية، فى إطار رؤية الدولة لتعظيم صادرات الخدمات الرقمية.

ويأتى هذا التوجه فى ظل الأداء القوى للقطاع، الذى سجل معدل نمو بلغ ١٨,٩٪ خلال الربع الثالث من العام المالى الجاري، ليواصل احتفاظه بمكانته كأسرع قطاعات الاقتصاد المصرى نموًا، مدفوعًا بالاستثمارات فى البنية التحتية الرقمية، والتوسع فى خدمات التعهيد، وبرامج بناء القدرات الرقمية.

وأوضح الوزير أن الوزارة تعمل على تنفيذ خطط استثمارية داخل المناطق التكنولوجية لاستقطاب المزيد من الشركات العالمية العاملة فى خدمات التعهيد، مع التوسع فى خدمات تصميم الإلكترونيات وأشباه الموصلات، بما يدعم تنويع الصادرات الرقمية وزيادة القيمة المضافة للقطاع.

ويعد قطاع التعهيد أحد أكثر القطاعات جذبًا للاستثمارات الأجنبية، فى ظل توافر الكفاءات البشرية، وانخفاض التكلفة التشغيلية، وتطور البنية الرقمية، وهو ما يدعم استراتيجية الدولة لخلق فرص عمل عالية القيمة وزيادة موارد النقد الأجنبي.

وفى ملف التصنيع، كشف الوزير أن ١٥ علامة تجارية تقوم حاليًا بتصنيع الهواتف المحمولة داخل مصر، مع استهداف إنتاج يتجاوز ١٥ مليون جهاز سنويًا، فى إطار استراتيجية «مصر تصنع الإلكترونيات» الرامية إلى زيادة نسبة المكون المحلى وتقليل الاعتماد على الواردات، مع فتح أسواق تصديرية جديدة فى المنطقة.

ويرى خبراء أن التوسع فى التصنيع المحلى يعزز تنافسية الصناعة المصرية، ويخفض فاتورة الاستيراد، إلى جانب توفير فرص عمل جديدة فى الصناعات التكنولوجية.

وفى الوقت نفسه، تواصل الوزارة تنفيذ خطة لتطوير شبكات الاتصالات، حيث تم ضخ أكثر من ٦ مليارات دولار فى تطوير خدمات الإنترنت الثابت والمحمول منذ عام ٢٠١٩، مع استهداف إضافة ٣ آلاف برج محمول جديد خلال العام الجارى وأكثر من ٩ آلاف برج خلال السنوات الثلاث المقبلة، إلى جانب التوسع فى نشر خدمات الجيل الخامس وتحسين جودة الشبكات. كما تم إتاحة حيزات ترددية جديدة باستثمارات بلغت ٣,٥ مليار دولار لدعم قدرات شركات الاتصالات الأربع.

وتولى الوزارة اهتمامًا متزايدًا بملف مراكز البيانات، من خلال إعداد استراتيجية وطنية لجذب الاستثمارات فى مراكز البيانات الضخمة وخدمات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، مستفيدة من الموقع الجغرافى لمصر وشبكة الكابلات البحرية، بما يعزز صادرات الخدمات الرقمية ويدعم التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

ويرى مراقبون أن الجمع بين تنمية صادرات التعهيد، وتوطين صناعة الهواتف، والتوسع فى البنية التحتية الرقمية، يعكس رؤية متكاملة لتحويل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قطاع خدمى إلى قطاع إنتاجى قادر على جذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وزيادة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي، بما يدعم مستهدفات الدولة فى بناء اقتصاد رقمى أكثر تنافسية.

التأمين يقفز والسفن تتراجع..

«مضيق هرمز» يرفع فاتورة الشحن العالمى

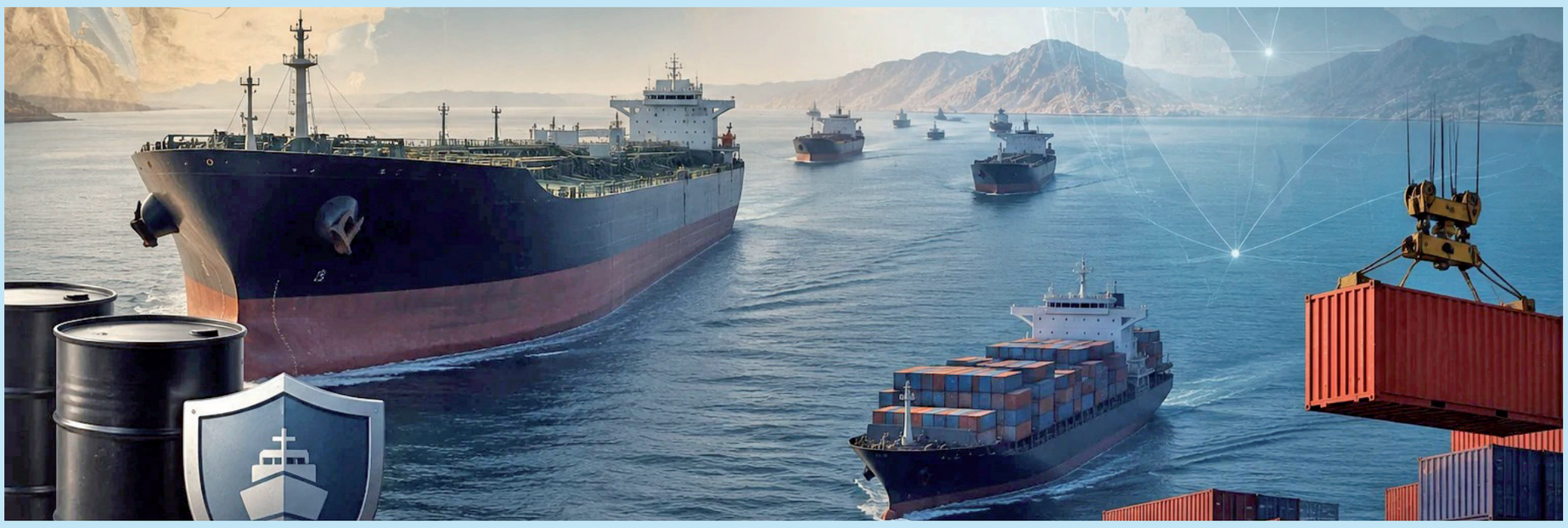

كتب: عبد الحى إبراهيم

مع استمرار التصعيد العسكرى بين الولايات المتحدة وإيران، والتوتر فى منطقة الخليج، تتزايد الضغوط على قطاع الشحن البحرى العالمى فى ظل ارتفاع غير مسبوق لتكاليف التأمين على السفن العابرة لمضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية لتجارة النفط والغاز فى العالم.

ولم تقتصر تداعيات التطورات الأخيرة على حركة الملاحة فى الخليج، بل امتدت إلى قطاعات أوسع مرتبطة بالتجارة والطاقة، فى ظل مخاوف متزايدة من ارتفاع التكاليف وتعطل الإمدادات.

ويرى مراقبون أن أسواق التأمين البحرى أصبحت تعكس بصورة مباشرة مستوى المخاطر المتزايدة فى الخليج، إذ لم تعد الهجمات الإيرانية التى تستهدف السفن التجارية تؤثر فقط على حركة الملاحة، بل باتت تفرض أعباء مالية متزايدة على شركات النقل ومالكى السفن والمستوردين، فى وقت يراقب فيه المستثمرون والتجار أى تطورات قد تؤثر على تدفقات الطاقة العالمية.

وأفادت وكالة «رويترز» نقلاً عن مصادر فى قطاعى الشحن والتأمين بأن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب للسفن العابرة لمضيق هرمز ارتفعت إلى ما يصل إلى ١٠٪ من قيمة السفينة، بعد سلسلة من الهجمات الإيرانية التى استهدفت سفناً تجارية فى المنطقة.

كما أشارت المصادر إلى أن بعض شركات التأمين علقت إصدار عروض الأسعار لبعض الرحلات، بينما أوصى مزودو التأمين ضد مخاطر الحرب شركات الشحن بإعادة تقييم خطط العبور أو تأجيلها بسبب تصاعد المخاطر الأمنية.

ويقول محللون إن القفزة فى أسعار التأمين لا ترتبط فقط بحجم التهديدات الأمنية، بل أيضاً بحالة الضبابية التى تهيمن على المشهد البحري، حيث تواجه شركات التأمين صعوبة متزايدة فى تقدير حجم المخاطر المحتملة مع استمرار الهجمات وتغير أنماط العبور داخل المضيق.

ونقلت منصة «إيه جى بى آي» الاقتصادية عن «ماركوس بيكر»، الرئيس العالمى لقطاع التأمين البحرى والشحن والخدمات اللوجستية فى شركة «مارش»، قوله إن التغطية التأمينية لا تزال متوافرة رغم ارتفاع المخاطر، مشيراً إلى أن أقساط التأمين الإضافية ضد مخاطر الحرب تتراوح حالياً بين ٣٪ و١٠٪ من قيمة هيكل السفينة، مقارنة بنحو ٠,٢٥٪ فقط قبل اندلاع الأزمة.

ورغم استمرار توفر التأمين، يرى خبراء الشحن أن العامل الحاسم لم يعد يقتصر على تكلفة التغطية، بل يشمل أيضاً المخاوف المتعلقة بسلامة الأطقم والسفن، ووفقاً لـ«بيكر»، فإن الكثير من قرارات شركات الشحن باتت تستند إلى اعتبارات تشغيلية وأمنية وإنسانية أكثر من اعتمادها على تكلفة التأمين وحدها.

وتتجاوز تداعيات الأزمة حدود قطاع النقل البحرى لتشمل أسواق الطاقة العالمية، فبحسب وكالة «رويترز»، فإن أى اضطراب إضافى فى الممرات البحرية الرئيسية، بما فى ذلك مضيق باب المندب، قد يؤدى إلى ارتفاع جديد فى أسعار النفط والمنتجات المكررة وزيادة تكاليف النقل والشحن.

ونقلت رويترز» عن «ريتشارد برونز» من شركة «إنرجى أسبكتس» الاستشارية أن الأسواق تراقب عن كثب أى تطورات قد تؤدى إلى مزيد من التعطيل لحركة الملاحة، فى حين حذرت تقديرات شركة «كبلر» من أن أى إغلاق محتمل لباب المندب قد يفرض على الناقلات سلوك طرق أطول عبر رأس الرجاء الصالح، بما يؤدى إلى تأخير وصول الشحنات ورفع تكاليف النقل والتأمين.

وفى ظل هذه التطورات، برز جدل داخل الأوساط البحرية الدولية حول مستوى الأقساط الحالية، فقد اعتبر الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، «أرسينيو دومينجيز»، وفق ما نقلته صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية، أن استمرار ارتفاع تكاليف التأمين يمثل عبئاً إضافياً على التجارة البحرية ويزيد الضغوط على مالكى السفن ومشغليها.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.402

2026-7-26

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

الأولى فى المشاهدات عربيًا..

مصر تخطف أنظار الجماهير بالمونديال

كتب/ عادل حسن

حققت كأس العالم 2026 لكرة القدم رقما قياسيا جديدا فى الحضور الجماهيرى داخل الملاعب، وذلك بفضل اعتماد نظام موسّع يضم 48 منتخبا.

وتصدر منتخب مصر قائمة الأكثر مشاهدة بين المنتخبات العربية، بعدما حققت مبارياته إجمالى 633.7 مليون مشاهدة عبر قنوات بى إن سبورتس، ليؤكد الحضور الجماهيرى الكبير للفراعنة فى المونديال.

وجاءت مواجهة مصر والأرجنتين فى صدارة قائمة المباريات العربية الأكثر مشاهدة، بعدما سجلت 192.6 مليون مشاهدة، لتصبح اللقاء الأكثر متابعة بين جميع مباريات المنتخبات العربية فى كأس العالم 2026.

واحتلت مباراة أستراليا ومصر المركز الثانى بإجمالى 157.1 مليون مشاهدة، بينما جاءت مواجهة فرنسا والمغرب فى المركز الثالث بعدما حققت 151.6 مليون مشاهدة.

وحلت مباراة كندا والمغرب فى المركز الرابع بـ149 مليون مشاهدة، بينما جاءت مواجهة سويسرا والجزائر خامسة بإجمالى 123.1 مليون مشاهدة.

كما ضمت القائمة مباراة مصر وإيران التى سجلت 107.5 مليون مشاهدة، ثم مواجهة بلجيكا ومصر بـ91.7 مليون مشاهدة، تلتها مباراة نيوزيلندا ومصر التى حققت 84.8 مليون مشاهدة.

واحتلت مباراة هولندا والمغرب المركز التاسع بإجمالى 81.1 مليون مشاهدة، بينما جاءت مواجهة البرازيل والمغرب فى المركز العاشر بعدما سجلت 75.5 مليون مشاهدة.

وتؤكد هذه الأرقام الشعبية الكبيرة التى تحظى بها المنتخبات العربية، خاصة منتخب مصر

وكان قد أكد رئيس الاتحاد الدولى لكرة القدم (فيفا) جانى إنفانتينو أن نسب المشاهدة التلفزيونية حطمت الرقم القياسى السابق «مرات ومرات عديدة».

وقال رئيس «فيفا» إن هذه الأرقام القياسية تعززت لأن «هذه أكبر كأس عالم فى التاريخ بفارق شاسع، بعدما استقبلت 16 منتخبا إضافيا»، لكنه أضاف أن البطولة «فاقت كل التوقعات».

وفى توقعاته قبل انطلاق الحدث، قدّر الاتحاد الدولى الذى يدرج عائدات كأس العالم ضمن إيراداته السنوية الإجمالية، أن تُحقّق نسخة 2026 إيرادات قياسية تتجاوز سبعة مليارات يورو (ثمانية مليارات دولار)، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 56% مقارنة بنسخة 2022 التى أقيمت فى قطر.

وبعد فوز إسبانيا على الأرجنتين وإحرازها اللقب العالمي، قدّرت وسائل إعلام الإثنين إجمالى الحضور الجماهيرى عبر المباريات الـ104 للبطولة بنحو 6.81 ملايين متفرج، رغم عدم صدور أرقام رسمية نهائية من «فيفا» حتى الآن.

وتم تجاوز حاجز خمسة ملايين متفرج خلال مباراة فرنسا والسويد فى دور الـ32. أما الرقم القياسى السابق لمبيعات التذاكر فكان 3.587.538 ملايين تذكرة فى الولايات المتحدة عام 1994.

وسجّلت الملاعب نسبة امتلاء قياسية بلغت 99.7% من سعتها الإجمالية، رغم الجدل المستمر بشأن ارتفاع أسعار التذاكر، فيما بلغ متوسط الحضور 65.351 متفرجا فى المباراة الواحدة.

7Dogs يتصدر بـ200 مليون جنيه و«صقر وكناريا» يطارده..

«سينما صيف 2026» تحطم الإيرادات القياسية

كتبت: ليلى أنور

يشهد موسم الصيف السينمائى خلال شهر يوليو منافسة قوية بين مجموعة من الأفلام التى تتسابق على جذب الجمهور وتحقيق أعلى الإيرادات فى دور العرض، وسط تفاوت واضح فى حجم الإقبال الجماهيرى بين الأعمال المطروحة، إذ نجحت بعض الأفلام فى تحقيق أرقام قياسية وفرض نفسها على صدارة شباك التذاكر، بينما واجهت أعمال أخرى صعوبة فى الوصول إلى الإيرادات نفسها، لتحتل مراكز متأخرة فى قائمة المنافسة.

وتتباين خريطة الإيرادات بين الأفلام المشاركة فى موسم يوليو، وفقًا لحجم النجوم المشاركين، وطبيعة القصص، ومدى تفاعل الجمهور مع كل عمل، لتتحول دور العرض إلى ساحة منافسة حقيقية بين نجوم السينما وصناعها.

« 7Dogs » صدارة بأكثر من 200 مليون جنيه

نجح فيلم « 7Dogs » الذى يجمع النجمين كريم عبد العزيز وأحمد عز، فى اعتلاء قمة شباك التذاكر، محققًا إيرادات ضخمة منذ طرحه بدور العرض، حيث تجاوز إجمالى إيراداته حاجز الـ200 مليون جنيه، ليصبح أحد أبرز الأفلام المنافسة بقوة خلال موسم الصيف الحالي.

«صقر وكناريا» يواصل مطاردة القمة

ويواصل فيلم «صقر وكناريا» تحقيق نجاح جماهيرى لافت، بعد أن تمكن من الحفاظ على موقع متقدم فى شباك التذاكر المصري، متجاوزًا حاجز الـ100 مليون جنيه من الإيرادات.

ويشارك فى بطولة الفيلم محمد إمام، وشيكو، وإسماعيل فرغلي، وانتصار، ويارا السكري، إلى جانب عدد من ضيوف الشرف، من بينهم نسرين أمين ومحمود عبد المغني، والعمل من تأليف أيمن وتار وإخراج حسين المنباوي.

«الكلام على إيه» يقترب من الـ 90 مليون جنيه

وحصد فيلم «الكلام على إيه» إيرادات وصلت إلى نحو 88 مليون جنيه، ليحتل موقعًا متقدمًا ضمن قائمة الأفلام الأعلى تحقيقًا للإيرادات خلال الموسم.

ويضم العمل مجموعة من النجوم، من بينهم سيد رجب، وانتصار، ومصطفى غريب، وأحمد حاتم، ودنيا سامي، وجيهان الشماشرجي، وحاتم صلاح، وخالد كمال، وآية سماحة.

«أسد» يحقق 84 مليون جنيه

وفى المركز التالي، جاء فيلم «أسد» بإيرادات تقدر بنحو 84 مليون جنيه، ويشارك فى بطولته محمد رمضان، ورزان جمال، وعلى قاسم، وكامل الباشا، وإسلام مبارك، فيما تولى محمد دياب مهمة الإخراج.

«شمشون ودليلة» ضمن قائمة المنافسة

وتمكن فيلم «شمشون ودليلة» من حجز مكان له ضمن قائمة الأفلام الأعلى تحقيقًا للإيرادات منذ الأسابيع الأولى لعرضه، بعدما بلغت إيراداته نحو 60 مليون جنيه.

ويشارك فى بطولة الفيلم أحمد العوضي، ومى عمر، وخالد الصاوي، وخالد سرحان، وعصام السقا، ومحمد ثروت، وانتصار، ومحمود البزاوي، وريتال عبد العزيز، وأحمد عصام السيد.

«إذما» يحقق 53 مليون جنيه

أما فيلم «إذما»، فحقق إيرادات بلغت نحو 53 مليون جنيه، ويشارك فى بطولته الفنان أحمد داود والفنانة سلمى أبو ضيف.

الفيلم مأخوذ عن الرواية التى تحمل نفس الاسم للكاتب «محمد صادق»، وتدور أحداثه فى إطار تشويقى رومانسي، ويشارك فى البطولة أيضًا جيسيكا حسام الدين، حمزة دياب، وبسنت شوقي، والفيلم من تأليف وإخراج محمد صادق.

«الكراش».. رومانسية وكوميديا فى مواجهة شباك التذاكر

وحقق فيلم «الكراش» إيرادات تقدر بنحو 9 ملايين جنيه، ويجمع العمل بين أحمد داود وميرنا جميل فى إطار رومانسى كوميدي.

وتدور أحداث الفيلم حول قصة حب تجمع بين سيدة أعمال ثرية ومحاسب بسيط، قبل أن تقودهما الصدفة إلى مجموعة من المواقف الكوميدية التى تسلط الضوء على تأثير الفوارق الاجتماعية فى العلاقات الإنسانية.

«القصص» فى ذيل قائمة الإيرادات

وفى المركز الأخير، جاء فيلم «القصص» بإيرادات بلغت نحو 6 ملايين جنيه، ويشارك فى بطولته فالرى باشنر، وأحمد كمال، وصبرى فواز، وعمرو عابد، وشريف الدسوقي، وأحمد الأزعر، وخالد منصور، والعمل من إخراج أبو بكر شوقى وإنتاج «فيلم كلينك».

حرفة تتوارثها الأجيال..

الجلباب البلدى .. قصة صناعة «الشياكة الصعيدى»

كتب - فهد محمد:

فى زمن تتغير فيه صيحات الموضة بوتيرة متسارعة، ما يزال الجلباب البلدى يحتفظ بمكانته الراسخة فى محافظة سوهاج، ليس باعتباره قطعة ملابس تقليدية فحسب، بل رمزًا للهوية والانتماء وجزءًا أصيلًا من ثقافة أبناء الصعيد.

ورغم انتشار الأزياء الحديثة، ما زالت ورش الخياطة تستقبل زبائنها يوميًا، ليؤكد الجلباب أنه تراث حى استطاع الصمود أمام تغيرات الزمن، بل إن بعض أنواعه الفاخرة أصبحت تتجاوز فى أسعارها البدلات الرسمية.

داخل ورشة متواضعة بإحدى قرى سوهاج، يبدأ علاء الصعيدى جمال يومه منذ الصباح الباكر، يجلس أمام ماكينة الخياطة محاطًا بالأقمشة والخيوط والمقص، ليحول قطع القماش إلى جلابيب تحمل ملامح التراث الصعيدى الذى توارثته الأجيال.

ويقول علاء، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»: إنه يعمل فى مهنة خياطة الجلباب البلدى منذ سنوات، بعدما تعلمها على أيدى كبار الخياطين، مؤكدًا أن هذه الحرفة ما زالت تحظى بإقبال واسع رغم تغير أنماط الملابس وانتشار الأزياء العصرية.

وأوضح أن تفصيل الجلباب يحتاج إلى خبرة كبيرة ودقة فى التنفيذ، لأن لكل عميل مقاسًا خاصًا، كما تختلف الخامات المستخدمة بين الجلاليب الصيفية والشتوية، وبين ما يُخصص للاستخدام اليومى وما يُفصل للمناسبات والأفراح.

وأضاف: أن الجلباب البلدى فى سوهاج لا يقتصر على تصميم واحد، بل يضم عدة أنواع تختلف فى طريقة القص والخياطة والتشطيب، من أبرزها «السكة الحديد» و«الجلباب العادي» و«العباسي»، إلى جانب «الكلفة الكاملة» و«نصف الكلفة»، مشيرًا إلى أن اختلاف أسلوب التنفيذ ينعكس على الوقت اللازم لإنجاز الجلباب وتكلفته النهائية، وهو ما يتطلب من الخياط المحترف إتقان جميع هذه الأنواع لتلبية أذواق الزبائن.

وأكد علاء أن الإقبال على تفصيل الجلابيب يزداد بصورة كبيرة قبل الأعياد ومواسم الأفراح والمناسبات، لافتًا إلى أن بعض الجلاليب تُصنع من أقمشة فاخرة، ما يجعل أسعارها تتجاوز فى كثير من الأحيان سعر البدلة الرسمية، خاصة مع ارتفاع أسعار الخامات وجودتها، موضحًا أن أبناء الصعيد لا ينظرون إلى الجلباب باعتباره ملابس فقط، بل باعتباره جزءًا من تاريخهم وعاداتهم.

وفى الورشة، لا تتوقف حركة العمل؛ فهناك من يختار القماش، وآخر يجرى القياسات، وثالث ينتظر استلام جلبابه الجديد، بينما تستمر ماكينات الخياطة فى العمل طوال اليوم، فى مشهد يعكس استمرار هذه الحرفة التراثية وتمسك أبناء سوهاج بها.

ومن جانبهم، يؤكد أبناء المحافظة أن الجلباب البلدى ما يزال يمثل رمزًا للفخر والاعتزاز.

ويقول محمد سيد، أحد أبناء سوهاج: إن الجلباب يعد الزى الرسمى لأبناء المحافظة، مضيفًا: «بنلبسه فى الأفراح والعزاء والزيارات وكل المناسبات، لأنه بيعبر عن شخصيتنا وأصلنا.»

أما سعيد سعد، فيرى أن الجلباب حافظ على مكانته رغم تغير الموضة، موضحًا: «ناس كتير فاكرة إن البدلة أغلى، لكن الحقيقة إن الجلباب البلدي، لما يتفصل بخامات جيدة وعلى إيد خياط شاطر، ممكن يكون أغلى من البدلة، ومع ذلك الناس بتشتريه لأنه جزء من تراثها.»

ويشاركهما الرأى الأمير خالد، الذى يؤكد أن الجلباب أصبح علامة مميزة لأبناء الصعيد، قائلًا: «إحنا بنفتخر بالجلباب فى أى مكان، لأنه بيعبر عن هويتنا، ومهما ظهرت أزياء جديدة هيفضل ليه مكانته وهيبته بين أهل سوهاج.»